الصفة في القرآن الكريم
(دراسة في الخلاف النحوي)

ا.د. احمد سهام رشيد
الجامعة العراقية / كلية الآداب

Adjective in the Holy Quran
(A study in the grammatical controversy)

Prof. Ahmed Seham RashidIraqi University /
College of Arts

ملخص البحث

القرآن الكريم كتاب الله ، قراءته عبادة ، ودراسة ما فيه عبادة أيضاً ارتأيت أنْ أدرس فيه موضوع الخلاف النحوي، واخترت هنا الصفة ، فقد جاءت ألفاظ في القرآن الكريم من حقِّها أنْ تكونَ صفةً، الا أنَّ بعض المعربين أعربوها بأوجه أخرى ، يترتب على هذه الأوجه تغير في المعنى المراد من الآية الكريمة في السياق القرآني، ولحبي وتطلعي الكبير لفهم معاني القرآن الكريم درست هذا الموضوع النحوي في القرآن الكريم، فقد جمعت الألفاظ التي ارتأيت أنها صفة، ثم تناولتها بالبحث لأقف على المعنى الصحيح في الآية الكريمة على الرغم من كون بقية الأوجه جائزة.

Abstract

The Noble Qur'an is the book of God. Reading it is an act of worship, and studying what is in it is also worship. I decided to study in it the topic of the grammatical dispute, and I chose here the adjective. Words in the Holy Qur'an have the right to be an adjective, but some expressors expressed it in other ways, and these aspects will change In the meaning intended of the noble verse in the Qur'an context, and for my love and great aspiration to understand the meanings of the Noble Qur'an, I studied this grammatical topic in the Holy Qur'an. .

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، وأفضل الصلاة والسلام على المبعوث بالحق محمد بن عبد الله الصادق الأمين، حامل القرآن، وصاحب الخلق العظيم، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد...

فالقرآن الكريم كتاب معجز، فيه من الدراسات اللغوية ما لا حصر لها ، وهو متجدد بمعانيه في كل عصر وزمان.

ولأنَّ القرآن الكريم كتاب الله ، قراءته عبادة ، ودراسة ما فيه عبادة أيضاً ارتأيت أنْ أدرس فيه موضوع الخلاف النحوي، واخترت هنا الصفة ، فقد جاءت ألفاظ في القرآن الكريم من حقِّها أنْ تكونَ صفةً، الا أنَّ بعض المعربين أعربوها بأوجه أخرى ، يترتب على هذه الأوجه تغير في المعنى المراد من الآية الكريمة في السياق القرآني، ولحبي وتطلعي الكبير لفهم معاني القرآن الكريم درست هذا الموضوع النحوي في القرآن الكريم، فقد جمعت الألفاظ التي ارتأيت أنها صفة، ثم تناولتها بالبحث لأقف على المعنى الصحيح في الآية الكريمة على الرغم من كون بقية الأوجه جائزة.

ولا يخفى على لبيب ما لهذه الدراسة من أهمية كبيرة ، فهي تصب في خدمة القرآن الكريم لتوضح معاني الجمل في السياق القرآني من خلال لفظة معينة، وبحسب الاعراب الذي يذهب اليه المفسر.

وقد درست فيما مضى عن الحال المفردة في القرآن الكريم ، والخلاف في التمييز في القرآن الكريم، وكانت اطروحتي موسومة بـ (الخلاف النحوي للمفاعيل الخمسة في القرآن الكريم) ، والخلاف في الاستثناء في القرآن الكريم، ولأتم ما بدأت به من دراسة الخلاف النحوي في القرآن الكريم بدأت بدراسة الصفة فيه .

وكان منهجي في هذا البحث أنْ قمت بجمع المفردات وقسمتها وبوبتها على مباحث ومطالب، فأذكر اللفظة التي ورد بها الخلاف، ثم الآية الكريمة التي وردت فيها ، وبعدها ابين معنى الآية الكريمة بشكل عام ، بعد ذلك أقوم بذكر أقوال المعربين من مفسرين أو نحويين إن وجدت، وبعد أنْ اتم البحث فيها أُرجِّح الوجه الذي يذهب إلى اعرابها على الصفة ذاكراً رأيي فيها ، ثم اختتم الكلام بجملة (والله أعلم)؛ لأنَّه وحده الذي يعلم بالقصد وما يؤول اليه المعنى.

وقد واجهتني صعوبات عدَّة في هذا البحث منها :

- أنَّ الألفاظ القرآنية كثيرة جداً وجمعها من القرآن الكريم يتطلب إعرابه بالكامل وفهم معانيه.
- اختلاف آراء المفسرين وترجيحاتهم كلُّها ممكنة لذلك كان من الصعب عليَّ أنْ أُرجِّح كون المفردة هذه تعرب صفةً، لاسيما أنَّ بعض المفسرين يبينون المعنى دون الإعراب فوجب عليَّ أنْ أفهم المعنى لأبين وجهتَهم الإعرابية.
- كثرة الأعمال التي أقوم بها تأخذ وقتي كلَّه، ولا أملك من الوقت إلا القليل للبحث.

هذه أبرز الصعوبات التي تواجهني في كتابة هذا البحث.

أمَّا عن خطة البحث، فقد احتوت على مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث، وخاتمة على النحو الآتي:

تضمَّن التمهيد على : التعريف بالصفة لغة واصطلاحاً.

أما المبحث الأول فكان في: الخلاف في إعراب الصفة على وجهين إعرابيين: وقد تضمَّن خمسة مطالب على النحو الآتي:

المطلب الأول: الخلاف في كون الاسم صفة أو حالاً:

المطلب الثاني: الخلاف في كون الاسم صفة أو مفعولا به:

المطلب الثالث: الخلاف في كون الاسم صفة أو بدلاً:

المطلب الرابع: الخلاف في كون الاسم صفة أو حالاً:

المطلب الخامس: الخلاف في كون الاسم صفة أو مفعولا من أجله:

وكان المبحث الثاني في : الخلاف في إعراب الصفة على ثلاثة أوجه: وقد تضمَّن أربعة مطالب على النحو الآتي:

المطلب الأول: الخلاف في كون الاسم صفة أو حالاً أو خبراً لكان

المطلب الثاني: الخلاف في كون الاسم صفة أو بدلاً أو مفعولاً به:

المطلب الثالث: الخلاف في كون الاسم صفة أو حالاً أو منصوباً على المفعول به:

المطلب الرابع: الخلاف في كون الاسم صفة أو حالاً أو تمييزاً:

بينما جاء المبحث الثالث في: الخلاف في إعراب الصفة على أكثر من ثلاثة أوجه: وقد تضمَّن خمسة مطالب على النحو الآتي:

المطلب الاول: الخلاف في كون الاسم صفةً أو بدلاً أو عطفَ بيانٍ أو منادى:

المطلب الثاني: الخلاف في كون الاسم صفةً أو على القطع أو بدلاً أو مفعولاً به :

المطلب الثالث: الخلاف في كون الاسم صفةً أو بدلاً أو حالاً أو مفعولاً مطلقاً أو على نزع الخافض:

المطلب الرابع: الخلاف في كون الاسم صفةً أو مفعولاً به ثانياً أو مفعولاً مطلق أو مفعولاً لأجله:

المطلب الخامس: الخلاف في كون الاسم صفةً أو مفعولاً مطلقاً أوحالاً أو مفعولاً من أجله:

ثمَّ اختتمت البحث بخاتمة بينت فيها أبرز ما توصلت إليه من نتائج .

أخيراً.. لا يسعني إلا أنْ أشكر الله الذي أعانني على إتمام هذا البحث الذي أودُّ أنْ يتقبله خالصاً مني ، وأنْ يجعل مما فيه مستحسنٌ عند الناس، وأنْ يغفر لي إنْ أخطأت فيه، فلست بمعصومٍ إنَّما العصمة لنبيِّه محمد صلَّى الله عليه وسلم . وآخر دعوايَ أنِ الحمد لله .

التمهيد: التعريف بالصفة لغة واصطلاحاَ:

الصفة لغةً:

قال الخليل: " النَّعْتُ: وصفُكَ الشيءَ بما فيه. ويُقالُ: النَّعْتُ وصف الشيءِ بما فيه إلى الحسن مذهبُه، إلا أن يتكلّفَ متكلّفٌ، فيقول: هذا نعت سوء. فأمّا العرب العاربة فإنما تقول لشيءٍ إذا كان على استكمال النّعت: هو نعتٌ كما ترى، يريد التّتمة ... ولقد نعت، أي: تكلف فعله. يقال: نعت نعاتة. واستنعته، أي استوصفته. والنعوت: جماعة النّعت، كقولك: نعت كذا ونعت كذا. وأهل النحو يقولون: النعت خلف من الاسم يقوم مقامه. نَعَتُّه أَنْعَتُه نعتاً، فهو منعوت "[1].

وجاء في لسان العرب: " نعت: النَّعْتُ: **وَصْفُكَ** الشيءَ، تَنْعَتُه بِمَا فِيهِ وتُبالِغُ فِي وَصْفه؛ والنَّعْتُ: مَا نُعِتَ بِهِ. نَعَته يَنْعَتُه نَعْتاً: وَصَفَهُ. وَرَجُلٌ ناعِتٌ مِن قَوم نُعَّاتٍ... ونَعَتُّ الشيءَ وتَنَعَّتُّه إِذا وصَفْته. قَالَ... وجمعُ النَّعْتِ: نُعُوت، قَالَ ابْنُ سِيدَهْ: لَا يُكَسَّر عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ. والنَّعْتُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ: **جَيِّدُه**؛ وَكُلُّ شَيْءٍ كَانَ بَالِغًا تَقُولُ: هَذَا نَعْتٌ أَي جَيِّدٌ. قَالَ: والفَرَسُ النَّعْتُ هُوَ الَّذِي يَكُونُ **غَايَةً فِي** العِتْقِ. وَمَا كَانَ نَعْتاً؛ وَلَقَدْ نَعُتَ يَنْعُتُ نَعاتةً؛ فإِذا أَرَدْتَ أَنه **تَكَلَّف فِعْلَه**، قُلْتَ: نَعِتَ. يُقَالُ: فَرَسٌ نَعْتٌ ونَعْتة، ونَعِيتة ونَعِيتٌ: **عَتيقةٌ**، وَقَدْ نَعُتَتْ نَعاتَةً. وَفَرَسٌ نَعْتٌ ومُنْتَعِتٌ إِذا كَانَ مَوْصُوفًا بالعِتْقِ والجَوْدَةِ والسَّبْقِ... والمُنْتَعِتُ مِنَ الدَّوَابِّ وَالنَّاسِ: الموصوفُ بِمَا يَفْضَلُه عَلَى غَيْرِهِ مِنْ جِنْسِهِ ... قَالَ ابْنُ الأَثير: النَّعْتُ وَصْفُ الشَّيْءَ بِمَا فِيهِ مِنَ حُسْن، وَلَا يُقَالُ فِي الْقَبِيحِ إِلا أَنْ يَتَكَلَّف مُتَكَلِّف، فَيَقُولُ نَعْتَ سَوْءٍ؛ والوَصْفُ يُقَالُ فِي الحَسَن والقَبيح. وناعِتون وناعِتينَ، جَمِيعًا: مَوْضِعٌ "[2].

أمَّا الصفة اصطلاحاً:

لم يعرِّف سيبويه النعت في كتابه، ولا المبرِّد، ولا ابن السرَّاج[3].

وقال الخوارزمي: "النعت كقولك: زيد الطويل فالطويل هو النعت ويسمى صفة"[4].

وقال: "والصفة هي النعت كقولك: مررت برجل ذي مال ومررت بالرجل الحسن"[5].

وعرَّفها السهيلي: "النعت: تخصيص الاسم بصفة هي له، أو لسبب يضاف إليه"[6].

أمَّا ابن عقيل فعرفها: "التابع المكمل متبوعه ببيان صفة من صفاته نحو مررت برجل كريم أو من صفات ما تعلق به وهو سببيه نحو مررت برجل كريم أبوه"[7].

وجاء التعريف عند ابن الصائغ: "هو: وصف المنعوت بمعنىً فيه، أو في شيء من سببه بالمشتقّات، أو ما ينزّل منزلة المشتقّات.

فالمشتقّات أسماء الفاعلين والمفعولين، نحو: (هذا الرّجل الضّارب) و (الرّجل المضروب) والمنزّل منزلة المشتقّ قولُك: (هذا ثوب خمسون ذراعًا) يقع موقع (طويل) "[8].

وأمَّا ابن هشام فتعريفها عنده: " النَّعْت وَهُوَ التَّابِع الْمُشْتَقّ أَو المؤول بِهِ المباين للفظ متبوعه[9].

وقال الجرجاني: "النعت: تابع يدل على معنى في متبوعه لفظًا، وبهذا القيد يخرج مثل: ضربت زيدًا، وإن توهم أنه تابع يدل على معنى، لكن لا يدل عليه مطلقًا، بل حال صدور الفعل عنه"[10].

وتعريفها عند السيوطي: " النَّعْتُ: تَابع يدل على معنى فِي متبوعه مُطلقًا لتخصيص، أَو توضيح "[11].

وللمناوي تعريفٌ هو: "الصفة: لغة: النعت. وشرعا: الاسم الدال على بعض أحوال الذات نحو طويل وقصير وعاقل وأحمق وغيرها. وقال بعضهم ما دل على معنى زائد على الذات محسوس كالأبيض أو معقول كالعلم"[12].

وقال: "النعت: الوصف، وهو شرح الصفات القائمة بالذات، ذكره أبو البقاء. وعند النحاة: تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا"[13].

وقال الكفوي: " وَالصّفة: عبارَة عَن الْعَوَارِض كالقيام وَالْقعُود وَنَحْو ذَلِك.

قَالَ بَعضهم: مَا يُوصف بِهِ الْأَشْيَاء على اخْتِلَاف أَنْوَاعهَا وأجناسها يُسمى نعتاً ووصفاً.

وَقيل: النَّعْت يسْتَعْمل فِيمَا يتَغَيَّر من الْجَسَد. وَالصّفة تَشْمَل الْمُتَغَيّر وَغير الْمُتَغَيّر.

وَقَالَ قوم مِنْهُم ثَعْلَب: النَّعْت مَا كَانَ خَاصّا كالأعور والأعرج فَإِنَّهُمَا يخصان موضعا من الْجَسَد.

وَالصّفة مَا كَانَت عامّاً كالعظيم والكريم. وَعند هَؤُلَاءِ يُوصف الله تعالى وَلَا ينعَت "[14].

وقال شهاب الدين الاندلسي: "التابعُ لِمَا قبلَه، المشعرُ بعلامةٍ فيه أو ما هو في سببه"[15].

وبعد هذه الجولة الطويلة في سرد التعريفات النحوية للصفة أرى أنَّ الإعرابات هذه تتشابه فيما بينها، فمنهم مَنْ عرَّف الصفة على معناها ومنهم من عرَّفها على العمل الوظيفي لها، ويبدو أنَّ أوجه الإعرابات هذه هو ما جاء عند ابن عقيل لما فيه من شمول، ويأتي بعده ابن هشام. والله اعلم.

المبحث الاول
الخلاف في إعراب الصفة على وجهين إعرابيين:

وردت بعض الألفاظ في القرآن الكريم من حقِّها أنْ تكونَ صفةً، إلا أنَّ بعض المعربين والمفسرين أعربوها بإعرابٍ آخرَ بحسب ما يذهب اليه ميله الاعتقادي أو ما يفهمه من سياق النص القرآني، وقد وجدت ألفاظاً اختُلِفَ فيها على وجهين إعرابيين، أحصيتها وبوبتها وذكرت المعاني التي أوردها المفسرون فيها، على النحو الآتي:-

المطلب الاول
الخلاف في كون الاسم صفةً أو حالاً:

وردت لفظة (رغداً) في قوله تعالى: ﴿ وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٣٥﴾ ﴾[البقرة: ٣٥] على هذا الخلاف، فقد اختلف النحاة والمفسرون من حيثُ المعنى والاعراب في هذه الآية على النحو الآتي:

زعم مجاهد أنَّ معنى (رغداً) هو: بلا حساب[16].

قال مقاتل: "وَكُلا مِنْها رَغَداً حَيْثُ يعني ما شِئْتُما وإذا شئتما من حيث شئتما وَلا تَقْرَبا هذِهِ الشَّجَرَةَ يعني السنبلة وهي الحنطة فَتَكُونا مِنَ الظَّالِمِينَ"[17].

والرغد هو الواسع من العيش، الهنيء الذي لا يُعنِّي صاحبه[18].

وإلى ذلك ذهب الزجاج فهو عنده: الرغَدُ الكثيرُ الذي لا يُعَنِّيك[19].

وأورد ابن أبي حاتم ثلاثة أوجه لمعانيها، الاول: سَعَةُ الْمَعِيشَةِ، والثاني: لا حِسَابَ عَلَيْهِمْ، والثالث: الْهَنِيءُ[20].

وأعربها النحاس بقوله: " رَغَداً نعت لمصدر محذوف أي أكلا رغدا. قال ابن كيسان: ويجوز أن يكون مصدرا في موضع الحال"[21].

وهنا يكون النحاس قد ذكر وجهين اعرابيين هما: النعت ، والحال .

وقال مكي بن أبي طالب: " قَوْله {رغدا} نعت لمصدر مَحْذُوف تَقْدِيره أكلا رغدا وَهُوَ فِي مَوضِع الْحَال عِنْد ابْن كيسَان أعنى الْمصدر الْمَحْذُوف "[22].

وقال الماوردي: " اختلف أهل التفسير في الشجرة التي نُهِيا عنها , على أربعةِ أقاويل: أحدها: أنها البُرُّ , وهذا قول ابن عباس. والثاني: أنها الكَرْمُ , وهذا قول السُّدِّيّ , وجعدة بن هبيرة. والثالث: أنها التِّين , وهذا قول ابن جريجٍ , ويحكيه عن بعض الصحابة. والرابع: أنها شجرة الخلد التي تأكل منها الملائكة"[23].

وقال ابن عطية: "ورَغَداً منصوب على الصفة لمصدر محذوف وقيل: هو نصب على المصدر في موضع الحال"[24].

وقال الرازي: "و رَغَدًا وَصْفٌ لِلْمَصْدَرِ أَيْ أَكْلاً رَغَدًا "[25].

وقال العكبري: " وَ (رَغَدًا): صِفَةُ مَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ ; أَيْ أَكْلًا رَغَدًا ; أَيْ طَيِّبًا هَنِيئًا. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَصْدَرًا فِي مَوْضِعِ الْحَالِ، تَقْدِيرُهُ كُلَا مُسْتَطِيبَيْنِ مُتَهَنِّئَيْنِ "[26].

وقال القرطبي: " وَهُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى الصِّفَةِ لِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ "[27].

وكذلك البيضاوي بقوله: "وَكُلا مِنْها رَغَداً واسعاً رافهاً، صفة مصدر محذوف"[28].

وقال النسفي: " وصف للمصدر أي أكلاً رغداً واسعاً "[29].

ووجه أبو حيان اللفظة بقوله: "وَانْتِصَابُ رَغَدًا، قَالُوا: عَلَى أَنَّهُ نَعْتٌ لِمَصْدَرٍ محذوف تقديره أَكْلًا رَغَدًا. وَقَالَ ابْنُ كَيْسَانَ: هُوَ مَصْدَرٌ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ، وَفِي كِلَا الْإِعْرَابَيْنِ نَظَرٌ. أَمَّا الأَوَّلُ: فَإِنَّ مَذْهَبَ سِيبَوَيْهِ يُخَالِفُهُ، لِأَنَّهُ لَا يَرَى ذَلِكَ، وَمَا جَاءَ مِنْ هَذَا النَّوْعِ جَعَلَهُ مَنْصُوبًا عَلَى الْحَالِ مِنَ الضَّمِيرِ الْعَائِدِ عَلَى الْمَصْدَرِ الدَّالِّ عَلَيْهِ الْفِعْلُ. وَأَمَّا الثَّانِي: فَإِنَّهُ مَقْصُورٌ عَلَى السَّمَاعِ "[30].

وقال السمين الحلبي: "و (رَغَداً) نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ. وقد تقدَّم أنَّ مذهب سيبويه في هذا ونحوِه أن ينتصبَ حالاً، وقيل هو مصدر في موضع الحال أي: كُلا طيِّبَيْنِ مُهَنَّأَيْنِ "[31].

وأمَّا ابن عرفة فالنصب عنده على النعت لمفعول محذوف على تقدير: وكلا منها مأكولاً رغداً، أما النصب على حذف مضاف بتقدير: كلوا من ثمارها رغداً، فهو غير جائز عنده لأنَّ هذا يعني أنْ تكون (منْ) تبعيضية، وهي ليست كذلك، فهي هنا كل الجنة وليست بعضها ، فما الجنة الا أشجارا وارض [32].

وأما زكريا الأنصاري فاعربها بالنصب على الصفة لمصدر محذوف[33].

وذهب الآلوسي إلى ذلك أيضا، ذاكراً إعراب ابن كيسان لها بالنصب على الحال[34].

وبيَّن الخطيب الشربيني أنَّ: (رغداً) صفة مصدر محذوف وأنَّ منهم من قال هي: مصدر في موضع الحال [35].

بينما اختار أبو السعود النصب على الصفة للمصدر المؤكَّد أي أكلاً واسعاً رافهاً [36].

وهو ما ذهب إليه بن عجيبة فـ(رغداً) عنده : صفة لمصدر محذوف، أي: أكلا رغداً واسعاً "[37].

وقال الجاوي: "وَكُلا مِنْها أكلا رَغَداً أي واسعا لذيذا حَيْثُ شِئْتُما أي في أيّ مكان أردتما منها"[38].

وقال الطاهر بن عاشور: "وَالرَّغَدُ وَصْفٌ لِمَوْصُوفٍ دَلَّ عَلَيْهِ السِّيَاقُ أَيْ أَكْلًا رَغَدًا، وَالرَّغَدُ الْهَنِيءُ الَّذِي لَا عَنَاءَ فِيهِ وَلَا تَقْتِيرٌ "[39].

وجوَّز الدرويش الوجهين بقولة: "(رَغَداً) صفة لمصدر محذوف أي أكلا رغدا فهو مفعول مطلق ويجوز أنْ يعرب حالاً مؤوّلة بالمشتق أي راغدين هانئين "[40].

وأعربها الصافي بقوله: "(رغدا) مفعول مطلق نائب عن المصدر؛ لأنَّه صفته أي أكلاً رغداً"[41].

فهذا اعرابه بالنصب على الصفة لمصدر محذوف.

يظهر مما سبق أنَّ أكثر المفسرين والمعربين يعربون هذه اللفظة على أنها صفة لمصدر محذوف، وهو الأوجه من جهة المعنى؛ لأنهم يأكلون أكلا رغداً. والله أعلم

ومن الألفاظ الأخرى لفظة (كثيراً) فقد جاءت على الخلاف نفسه في قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبٗا ﴾ [النساء: ١]

فقد اختلف في لفظة (كثيراً) بين كونها صفةً أو حالاً على النحو الآتي:

زعم مقاتل أنَّ المعنى: " وخلق من آدم وحواء رجالاً كثيرًا ونساء، هُمْ ألف أمة"[42].

وقال الطبري: " فإنه يعني: ونشر منهما، يعني من آدم وحواء "رجالاً كثيرًا ونساء"، قد رآهم، كما قال جلَّ ثناؤه: (كَالْفَرَاشِ الْمَبْثُوثِ) [سورة القارعة: 4] "[43].

وإلى هذا التأويل ذهب بعض المفسرين[44].

وبين القشيري مقدرة الله في خلق هذا العالم بقوله: " تعرّف إلى العقلاء على كمال القدرة بما ألاح من براهين الربوبية ودلالات الحكمة حيث خلق جميع هذا الخلق من نسل شخص واحد، على اختلاف هيئتهم، وتفاوت صورهم، وتباين أخلاقهم، وإن اثنين منهم لا يتشابهان، فلكل وجه في الصورة والخلق، والهمة والحالة، فسبحان من لا حدّ لمقدوراته ولا غاية لمعلوماته"[45].

وأشار السمعاني إلى أنَّ هذا كلَّه لبيان قدرة الله عزَّ وجل[46].

أمَّا الراغب الأصفهاني فالمعنى عنده: "أنَّ المرأة بعض من الرجل، تنبيهًا على نقصانها وكماله"[47].

وقال الرازي " فَإِنْ قِيلَ: لِمَ لَمْ يَقُلْ: وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً كَثِيرًا؟ وَلِمَ خَصَّصَ وَصْفَ الْكَثْرَةِ بِالرِّجَالِ دُونَ النِّسَاءِ؟

قُلْنَا: السَّبَبُ فِيهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَنَّ شُهْرَةَ الرِّجَالِ أَتَمُّ، فَكَانَتْ كَثْرَتُهُمْ أَظْهَرَ، فَلَا جَرَمَ خُصُّوا بِوَصْفِ الْكَثْرَةِ، وَهَذَا كَالتَّنْبِيهِ عَلَى أَنَّ اللَّائِقَ بِحَالِ الرِّجَالِ الِاشْتِهَارُ وَالْخُرُوجُ وَالْبُرُوزُ، وَاللَّائِقُ بِحَالِ النِّسَاءِ الِاخْتِفَاءُ وَالْخُمُولُ"[48].

ومن عبارته (وصف الكثرة بالرجال) نفهم منها أنَّه أعرب لفظة (كثيراً) بالنصب على الصفة.

وقال البيضاوي " واكتفى بوصف الرجال بالكثرة عن وصف النساء بها، إذ الحكمة تقتضي أنْ يكن أكثر، وذكر كَثِيراً حملاً على الجمع وترتيب الأمر بالتقوى على هذه القصة لما فيها من الدلالة على القدرة القاهرة التي من حقها أن تخشى، والنعمة الباهرة التي توجب طاعة موليها، أو لأنَّ المراد به تمهيد الأمر بالتقوى فيما يتصل بحقوق أهل منزله وبني جنسه على ما دلت عليه الآيات التي بعدها"[49].

وأعرب النسفي هذه اللفظة بالنصب على الصفة[50].

وورد الاعراب نفسه عند أبي حيان إذْ قال: "وَبَثَّ مِنْهُمَا أَيْ مِنْ تِلْكَ النَّفْسِ، وَزَوْجِهَا أَيْ: نَشَرَ وَفَرَّقَ فِي الْوُجُودِ. وَيُقَالُ: أَبَثُّ اللَّهُ الْخَلْقَ رُبَاعِيًّا، وَبَثَّ ثُلَاثِيًّا، وَهُوَ الْوَارِدُ فِي القرآن رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً. قِيلَ: نَكَّرَ لِمَا فِي التَّكْثِيرِ مِنَ الشُّيُوعِ وَلَمْ يَكْتَفِ بِالشُّيُوعِ حَتَّى صَرَّحَ بِالْكَثْرَةِ وَقَدَّمَ الرِّجَالَ لِفَضْلِهِمْ عَلَى النِّسَاءِ، وَخَصَّ رِجَالًا بِذِكْرِ **الْوَصْفِ** بِالْكَثْرَةِ، فَقِيلَ: حَذَفَ وَصْفَ الثَّانِي لِدَلَالَةِ وَصْفِ الْأَوَّلِ عَلَيْهِ، وَالتَّقْدِيرُ: وَنِسَاءً كَثِيرَةً. وَقِيلَ: لَا يُقَدَّرُ الْوَصْفُ وَإِنْ كَانَ الْمَعْنَى فِيهِ صَحِيحًا، لِأَنَّهُ نَبَّهَ بِخُصُوصِيَّةِ الرِّجَالِ بِوَصْفِ الْكَثْرَةِ، عَلَى أَنَّ اللَّائِقَ

بِحَالِهِمُ الِاشْتِهَارُ وَالْخُرُوجُ وَالْبُرُوزُ، وَاللَّائِقَ بِحَالِ النِّسَاءِ الْخُمُولُ وَالِاخْتِفَاءُ. وَفِي تَنْوِيعِ مَا خَلَقَ مِنْ آدَمَ وَحَوَّاءَ إلى رِجَالٍ وَنِسَاءٍ دَلِيلٌ عَلَى انْتِفَاءِ الْخُنْثَى، إِذْ حَصَرَ مَا خَلَقَ فِي هَذَيْنِ النَّوْعَيْنِ، فَإِنْ وُجِدَ مَا ظَاهِرُهُ الإِشْكَالُ فَلا بُدَّ مِنْ صَيْرُورَتِهِ إلى هَذَيْنِ النَّوْعَيْنِ "[51].

أمَّا الخازن فالنصب عنده على الصفة لا غير[52].

وأورد السمين الحلبي وجهين اعرابيين لنصب (كثيراً) هما: النصب على الصفة، أو صفة لمصدر محذوف أو حال[53].

وكرر ابن عادل ما جاء عند السمين الحلبي من جواز النصب على هذه الوجوه الاعرابية[54]، وكذلك ابن عرفة[55].

وقال أبو السعود: "نعت لـ(رجالاً) مؤكدةٌ لما أفاده التنكيرُ من الكثرةِ والإفرادِ باعتبار معنى الجمع أو العددِ وقيلَ هو نعتٌ لمصدرٍ مؤكدٍ للفعل أي بثاً كثيراً (وَنِسَاء) أي كثيرة وتركُ التصريحِ بها للاكتفاء بالوصف المذكورِ وإيثارُهما على ذكوراً وإناثاً لتأكيد الكثرةِ والمبالغةِ فيها بترشيح كلِّ فردٍ من الأفراد المبثوثةِ لمبدئية غيره"[56].

ويذهب أبو الفداء إلى أنَّ نصب (كثيراً) على الصفة [57]،وكذلك المظهري[58].

وقال الشوكاني: "وقوله: كَثِيراً وصف مؤكد، تُفِيدُهُ صِيغَةُ الْجَمْعِ، لِكَوْنِهَا مِنْ جُمُوعِ الْكَثْرَةِ، وَقِيلَ: هُوَ نَعْتٌ لِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ، أَيْ: بَثًّا كَثِيرًا. وَقَوْلُهُ: وَنِساءً أَيْ: كَثِيرَةً، وَتَرَكَ التَّصْرِيحَ بِهِ اسْتِغْنَاءً بِالْوَصْفِ الأَوَّلِ"[59].

وأعربها القاسمي بالنصب على الصفة [60]، وابن عاشور[61]، والدرويش[62]، والطنطاوي[63].

ومما سبق يتبين لنا أنَّ الأوجه هو إعراب لفظة (كثيراً) على الصفة مِنْ (رجالاً).

المطلب الثاني

الخلاف في كون الاسم صفة أو مفعولاً به:

من الألفاظ الواردة على هذا الخلاف **(حَرَجًا)** قوله تعالى: ﴿ فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهۡدِيَهُۥ يَشۡرَحۡ صَدۡرَهُۥ لِلۡإِسۡلَٰمِۖ وَمَن يُرِدۡ أَن يُضِلَّهُۥ يَجۡعَلۡ صَدۡرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي ٱلسَّمَآءِۚ كَذَٰلِكَ يَجۡعَلُ ٱللَّهُ ٱلرِّجۡسَ عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ ١٢٥ ﴾ [الأنعام: ١٢٥].

زعم مقاتل أنَّ معنى (حَرَجاً) أي: " شاكّاً كَأَنَّما يَصَّعَّدُ فِي السَّماءِ يَقُولُ هُوَ بمنزلة المتكلف الصعود إلى السماء لا يقدر عَلَيْه"[64].

وقال الطبري: "و(الحرج)، أشد الضيق، وهو الذي لا ينفذه، من شدة ضيقه، وهو ههنا الصدر الذي لا تصل إليه الموعظة، ولا يدخله نور الإيمان، لرَيْن الشرك عليه"[65].

وقال السمرقندي: " وقرأ نافع وعاصم في رواية أبي بكر حَرَجاً بكسر الراء. وقرأ الباقون بالنصب. فمن قرأ بالنصب فهو المصدر. ومن قرأ بالكسر فهو النعت"[66].

وزعم الثعلبي[67] أنَّ سيبويه قال: " الحرج بالفتح المصدر كالصلب والحلب ومعناه ذا حرج، والحرج بالكسر الاسم وهو أشدُّ الضيق، يعني قلبه ضيقا لا يدخله الإيمان"[68].

وقال مكي بن أبي طالب " قَوْله (ضيقا) مفعول ثَان لجعل وحرجاً نعت لَهُ وإِنْ شِئْت جعلته مَفْعُولاً أَيْضا على التكرير كَمَا جَازَ أَنْ يَأْتِي خبر ثَان فَأكْثر لمبتدأ وَاحِد كَذَلِك يجوز مفعولان فَأكْثر فِي مَوضِع مفعول وَاحِد"[69].

وبيَّن الماوردي ثلاثة أوجه لـ(حرجاً): " أحدها: أنْ يكونَ شديد الصلابة حتى لا يثبت فيه شيء. والثاني: شديد الضيق حتى لا يدخله شيء. والثالث: أن موضعه مُبْيَض"[70].

وجعل الكرماني إعراب لفظة (حرجاً) بالنصب على المفعول به الثاني غريباً، والصحيح عنده أنْ تنصب على الصفة[71].

وقال بيان الحق: "أي: ذا حرجٍ. وقيل: إنه صفةٌ كالحرج، وليس بمصدرٍ، كما يقال: دَنِفٌ ودَنَف وقَمِنٌ وقَمَنٌ، وهذا الكلام على طريقة المثل، [إذ] كان القلب محلَّ العلم والإيمان، فوصف قلب من يستحقُّ الإضلال بالضيق وأنه على خلاف الشرح والانفساح وأنه مطبوعٌ على قلبه وأن قلبه [في] [كنانٍ] وغلافٍ، كما وصف الجبان بأنه مفؤود، وأنه لا قلب له. وأنه فارغُ الصدر كما قال الله تعالى: (وأفئدتهم هواءٌ). أي فارغةٌ ذوات هواء. خاليةٌ من القلب"[72].

أمَّا أبو حيان فأعرب (حرجاً) بالنصب على الحال، أو على المفعول به الثاني [73].

ونقل السمين الحلبي عن أبي علي الفارسي أنَّ مَنْ فتح الراء في (حرجاً) كان هذا الوصف بالمصدر، ومن قرأ حَرِجاً – يعني بكسر الراء – فهو مثل دنِف وفَرِق بكسر العين وقال : "ونصبه على القراءتين: إمَّا على كونه نعتاً لضيقاً، وإمَّا على كونِهِ مفعولاً به تعدَّد"[74].

وكرر ابن عادل الكلام الذي جاء به السمين حرفياً ولم يبين الأوجه بينهما[75].

وقال النيسابوري: " أما قوله: حَرَجاً فمن قرأ بكسر الراء فعلى النعت، ومن قرأ بالفتح فعلى الوصف بالمصدر للمبالغة"[76].

وبيَّن الخطيب الشربيني الفرق بين القراءتين بقوله: " قوله تعالى: (حرجاً) قرأه نافع وأبو بكر بكسر الراء أي: شديد الضيق، والباقون بالفتح وصفاً للمصدر، وفي الآية دليل على أنَّ جميع الأشياء بمشيئة الله وإرادته حتى إيمان المؤمن وكفر الكافر"[77].

وتابعه ابن عجيبة فقال: "من قرأ حَرَجاً بالفتح، فهو مصدر وُصف به للمبالغة، ومن قرأ بالكسر، فوصف، أي: شديد الضيق"[78].

واستشهد المظهري بكلام سيبويه على هذه المسألة فعند سيبويه الفتح المصدر كالطلب بمعنى الصفة وبالكسر الصفة وهى أشدُّ الضيق ثم بين أنَّ بعضهم قال: هما لغتان بمعنى الصفة يعنى يجعل صدره بحيث لا يدخله الإيمان ويشق عليه قبول الحق ويزعمه مستحيلاً"[79].

وزعم الشوكاني أنَّ الضيق والحرج بمعنى واحد وقد كررهما الله تعالى للتوكيد[80].

ومن خلال ما عرضناه من آراء العلماء في إعراب هذه اللفظة يتبين لنا أنَّ الأوجه أنْ يكونَ الاعراب بالنصب على الصفة. والله أعلم

وقد وردت لفظة (صالحاً) على هذا الخلاف أيضا في قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ كُلُواْ مِنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَٱعۡمَلُواْ صَٰلِحًاۖ إِنِّي بِمَا تَعۡمَلُونَ عَلِيمٞ ٥١ ﴾ [المؤمنون: ٥١].

زعم بعضهم أنَّ عبارة (اعملوا صالحاً) كلام يخص النبي محمد صلى الله عليه وسلم[81].

وقال السمعاني: " وَقَالَ بَعضهم المُرَاد: عِيسَى – عَلَيْهِ السَّلَام – "[82].

وذكر الأزهري معنى الآية بقوله: "فقد أَمرهم بالجِدّ وَالْعَمَل الصَّالح، وحَمِدَهُمْ عَلَيْهِ، فَكيف يَحْمَدُهم عَلَيْهِ، وَهُوَ لَا يَنْفَعُهُم"[83].

هذا من حيثُ المعنى، أمَّا من حيثُ الإعراب فقد ذهب ابن مالك إلى أنَّ (صالحاً) نعت قام مقام المنعوت[84].

وقال السمين الحلبي: "يجوزُ أَنْ يكونَ (صالحاً) نعتاً لمصدرٍ محذوفٍ أي: واعملوا عَمَلاً صالحاً من غير نظرٍ إلى ما يَعْملونه كقولهم: تُعْطي وتمْنع. ويجوز أنْ يكونَ مفعولاً به وهو واقعٌ على نفسِ المعمولِ"[85].

وذكر في مصدر آخر أنَّ الأظهر كونه مفعولا به ويجوز اعرابه بالنصب على النعت لمصدر محذوف[86].

اما ابن القيم فقال: " إذا علم النعت أو المنعوت جاز حذفه، إلا أنَّ ذلك في المنعوت أكثر منه في النعت، كقوله: {أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ} [سبأ: 11] أي: دروعا سابغات، {وَاعْمَلُوا صَالِحًا} [سبأ: 11] أي: عملا..." [87].

وذهب ابن عادل إلى ما ذهب إليه السمين الحلبي منْ جواز الاعراب على الوجهين[88].

أما ناظر الجيش فذكر هذا الشاهد مع ما ورد من شواهد على حذف النعت واقامة المنعوت مقامه، والتقدير اعملوا عملا صالحاً[89].

وإلى ذلك ذهب الشاطبي[90].

وذكر أبو السعود التقدير الذي يبين أنَّ الاعراب هو على النعت لمصدر محذوف بقوله: " أي عملاً صالحاً فإنَّه المقصودُ منكم والنَّافعُ عند ربِّكم"[91].

وكذاك ابو الفداء[92]، والمظهري[93].

وأعرب الصافي هذه اللفظة بالنصب على الصفة وهي نائبة عن المصدر[94].

وأعربها الدرويش على وجهين: النصب على المفعول به، أو المفعول مطلق[95].

ويبدو أنه أخطأ بهذا الاعراب الثاني فاللفظة هذه لا تنصب على المفعول المطلق إنَّما تكون نائبة عن المفعول المطلق وهي صفته.

وورد اعرابها عند الدعاس بالنصب على الصفة لموصوف محذوف على التقدير نفسه[96].

يتضح لي مما سبق أنَّ الأوجه أنْ يكون الإعراب بالنصب على الصفة لموصوف محذوف على تقدير: اعملوا عملاً صالحاً، وهذا على رأي أغلب العلماء .

المطلب الثالث

الخلاف في كون الاسم صفةً أو بدلاً:

وردت عدَّة الفاظ في القرآن الكريم على هذا الوجه من الاعراب، منها لفظة (جسداً) في قوله تعالى: ﴿ وَاتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَىٰ مِنۢ بَعْدِهِۦ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلًا جَسَدًا لَّهُۥ خُوَارٌ ۚ أَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّهُۥ لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا ۘ ٱتَّخَذُوهُ وَكَانُوا۟ ظَٰلِمِينَ ﴿١٤٨﴾ ﴾ [الأعراف: ١٤٨].

أعرب النحاس هذه اللفظة بالنصب على النعت[97].

أمَّا الزمخشري فقال: "وانتصاب جسدا على البدل من عِجْلاً أَلَمْ يَرَوْا حين اتخذوه إلهاً أنَّه لا يقدر على كلام ولا على هداية سبيل"[98].

وأعربها العكبري بالنصب على النعت أو البدل أو البيان[99].

وجاء النصب على وجهين أيضاً عند القرطبي، على النعت أو البدل[100].

بينما نصبها البيضاوي على البدل؛ لأنَّ المعنى عنده: بدناً ذا لحمٍ ودمٍ، أو جسداً من الذهب خالياً من الروح[101].

وكذلك النسفي فالنصب عنده على البدل من عجلاً؛ على نفس المعنى السابق[102].

وذكر أبو حيان الأوجه الإعرابية دون أنْ يُرجِّح أحدها إلا أنني اعتقد بأنه يرجح اعراب النصب على النعت من خلال شرحه للآية الكريمة، قال: "وَانْتَصَبَ جَسَداً، قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ عَلَى الْبَدَلِ، وَقَالَ الْحَوْفِيُّ عَلَى النَّعْتِ وَأَجَازَهُمَا أَبُو الْبَقَاءِ وَأَنْ يَكُونَ عَطْفَ بَيَانٍ وَإِنَّمَا قَالَ: جَسَداً لِأَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يُتَّخَذَ مَخْطُوطًا أَوْ مَرْقُومًا فِي حَائِطٍ أَوْ حَجَرٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ كَالتَّمَاثِيلِ الْمُصَوَّرَةِ بِالرَّقْمِ وَالْخَطِّ وَالدِّهَانِ وَالنَّقْشِ فَبَيَّنَ تعالى أَنَّهُ ذُو جَسَدٍ "[103].

فعبارته ذو جسد تعني النعت.

وتضاربت آراء السمين الحلبي في اعراب هذه اللفظة فتارة يدعي بأن الأحسن اعرابها على البدل وتارة الاعراب على النعت قال: " و «جَسَداً» فيه ثلاثةُ أوجه، أحدها: أنه نعت. الثاني: أنه عطفُ بيان. الثالث: أنه بدلٌ قاله الزمخشري، وهو أحسنُ؛ لأنَّ الجسدَ ليس مشتقاً فلا ينعت به إلا بتأويل، وعطفُ البيان في النكرات قليلٌ أو ممتنع عند الجمهور.

وإنما قال «جسداً» لئلا يُتَوَهَّمَ أنه كان مخطوطاً أو مَرْقوماً. والجسد: الجثة. وقيل: ذات لحم ودم، والوجهان منقولان في التفسير.

قوله: {لَّهُ خُوَارٌ} في محل النصب نعتاً لـ(عِجْلاً)، وهذا يقوّي كونَ (جسداً) نعتاً؛ لأنَّه إذا اجتمع نعت وبدل قُدِّمَ النعتُ على البدل"[104].

فنراه هنا يفضل إعراب الزمخشري على البدل، وبعد أنْ أعرب (له خوار) فضل إعراب النصب على النعت.

والاعراب عند الصافي بالنصب على النعت لـ(عجلاً) [105].

وبيَّن الدرويش أنَّ جسداً بدل، وأتى بهذا البدل دفعاً لتوهم أنَّهُ صورة عجل منقوشة[106].

يتبين لنا مما سبق أنَّ الآراء تتباين في اعراب هذه اللفظة، والأوجه عندي أنْ تكون نعتاً منصوبا لـ(عجلاً)؛ لأنَّه تبارك وتعالى وصف العجل بأنه جثة هامدة وعلى الرغم من ذلك عبدوه. والله أعلم

المطلب الرابع

الخلاف في كون الاسم صفةً أو حالاً:

من الألفاظ التي جاءت بالنصب على وجهين لفظة (عربياً) في قوله تعالى: ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ۝٢ ﴾[يوسف: ٢].

اختلف المعربون في إعراب هذه اللفظة على النحو الآتي:

زعم الطبري أنَّ المعنى: " يقول تعالى ذكره: إنَّا أنزلنا هذا الكتاب المبين، قرآنًا عربيًّا على العرب؛ لأنَّ لسانهم وكلامهم عربيّ، فأنزلنا هذا الكتاب بلسانهم ليعقلوه ويفقهوا منه، وذلك قوله: (لعلكم تعقلون) "[107].

وأعرب النحاس لفظة (عربياً) بالنصب على الحال وهي بمعنى بيِّن[108].

وإلى ذلك ذهب أبو الحسن القيرواني[109]، والأصبهاني[110].

وذكر ابن عطية الوجهين واختار منهما النصب على النعت لـ(قرآن)[111].

وذكر العكبري وجهي الاعراب، ولم يختر أحداهما[112].

وجوَّز القرطبي الوجهين إلا أنَّهُ ابتدأ بالنعت ثم ذكر إعراب الحال[113].

وكذلك أعربها البيضاوي بأنها صفة للقرآن أو حال من الضمير فيه أو حال بعد حال[114].

امَّا اعرابها عند ابن عادل فبالنصب على النعت ذاكرا أنَّ ابا البقاء جوَّز أنْ يكون نصبها على الحال من الضمير في: (قُرْآناً) إذا تحمَّل ضميراً، يعنى: إذا جعلناهُ حالاً مؤولاً بمشتقٍ، أي: أنزَلنَاه مُجْتمعاً في حال كونهِ عَربيًّا[115].

وقال الشوكاني: " وَعَرَبِيًا صِفَةٌ لَـ(قُرْآنًا)، أَيْ عَلَى لُغَةِ الْعَرَبِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ"[116].

وكذلك عدَّه الآلوسي منصوباً على الصفة[117]،والصافي[118]، والدرويش[119]، والدعاس[120].

يتضح لي مما سبق أنَّ الأوجه أنْ يكون الإعراب بالنصب على النعت لـ (قرآناً) على معنى بلسان العرب.

ومن الألفاظ الأخرى التي جاءت على الخلاف نفسه لفظة (مسومة) في قوله تعالى: ﴿ مُّسَوَّمَةً عِندَ رَبِّكَ لِلْمُسْرِفِينَ ﴿٣٤﴾ ﴾ [الذاريات: ٣٤] .

فقد اختلف في إعراب هذه اللفظة على وجهين على النحو الآتي:

ذكر مجاهد أنَّ معنى هذه اللفظة هو مُعلَّمة[121].

وأعربها النحاس بالنصب على النعت[122].

ونصبها أبو عمرو الداني على النعت للحجارة[123]، وابن عطية [124].

وقال العكبري: " (مُسَوَّمَةً): هُوَ نَعْتٌ لِحِجَارَةٍ أَوْ حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي الْجَارِّ "[125].

وأعربها السمين الحلبي بقوله: " قوله: (مُسَوَّمَةً): فيه ثلاثةُ أوجه، أحدها: أنه منصوبٌ على النعتِ لحجارة. والثاني: أنَّه حالٌ من الضمير المستكنِّ في الجارِّ قبله. الثالث: أنه حالٌ مِنْ (حجارة) وحَسَّن ذلك كونُ النكرةِ وُصِفَتْ بالجارِّ بعدها"[126].

وإلى ذلك ذهب ابن عادل أيضاً[127].

وقال الشوكاني: " وانتصاب مُسَوَّمَةً على الصفة لحجارة، أَوْ عَلَى الْحَالِ فِي الضَّمِيرِ الْمُسْتَكِنِّ فِي الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ، أَوْ مِنَ الْحِجَارَةِ لِكَوْنِهَا قَدْ وُصِفَتْ بِالْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ"[128].

وهذا ما ذكره القِنَّوجي أيضاً[129].

وهي نعت ثانٍ للحجارة عند الصافي[130].

وكِلا الوجهين جائز عند الدرويش، بالنصب على الصفة للحجارة أو على الحال [131].

أمَّا الدعاس فاعربها بالنصب على الصفة[132].

وعلى الرغم من جواز الإعراب على الوجهين إلا أننَّا نرى أنَّ النعت للحجارة أفضل من جهة المعنى والله اعلم.

المطلب الخامس

الخلاف في كون الاسم صفةً أو مفعولاً من أجله:

جاءت لفظة (القسط) على هذا الخلاف في قوله تعالى: ﴿ وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا ۖ وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا ۗ وَكَفَىٰ بِنَا حَٰسِبِينَ ﴿٤٧﴾ ﴾ [الأنبياء: ٤٧].

زعم مقاتل أن المعنى: " وَنَضَعُ الأعمال في الْمَوازِينَ الْقِسْطَ يعني العدل لِيَوْمِ الْقِيامَةِ فجبريل- عليه السلام- يلي موازين أعمال بنى آدم فَلا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئاً يقول لا ينقصون شيئا من أعمالهم وَإِنْ كانَ مِثْقالَ حَبَّةٍ يعني وزن حبة مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنا بِها يعني جئنا بها"[133].

وأعربها الفرَّاء بالنصب على الصفة للموازين[134].

وقال الزجاج: "(القسط) العدل، المعنى ونضع الموازين ذوات القسط، وقِسْط مثل عدل مصدر يوصف به، تقول ميزان قِسْط وميزانان قِسْط، وموازين قِسْطِ "[135].

وبيَّن الجرجاني أنَّ القسط من صفة الموازين[136].وكذلك الزمخشري[137].

وذكر ابن عطية أنَّ القسط هو مصدر وُصِف به[138]، وإلى ذلك ذهب الجوزي [139]، والرازي[140]، والعكبري[141]، والقرطبي[142].

وجوَّز ابن مالك أنْ يعرب القسط مفعولاً له بقوله: " ويمكن أن يكون القسط في قوله تعالى: (ونَضَعُ الموازينَ القِسْطَ) مفعولاً له؛ لأنَّه مستوفٍ للشروط"[143].

أمَّا البيضاوي فالنصب عنده على الصفة[144]، وابن جزي أيضاً[145].

وجوَّز أبو حيان الوجهين بقوله: "وَالْقِسْطُ مَصْدَرٌ وُصِفَتْ بِهِ الْمَوَازِينُ مُبَالَغَةً كَأَنَّهَا جُعِلَتْ فِي أَنْفُسِهَا الْقِسْطَ، أَوْ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ أي ذَوَاتِ الْقِسْطَ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا لِأَجْلِهِ أَيْ لأجل الْقِسْطَ"[146].

بينما ذكر في التذييل أنَّ النصب على الصفة هو الأظهر: "والظاهر أنَّ (القسط) صفة للموازين؛ إذ هو مصدر وصف به، أي: الموازين العادلة المقسطة، والوصف بالمصدر أكثر من مجيء المفعول له منصوباً بـ(أل)"[147].

والنصب على المفعول لأجله عند السمين الحلبي فيه نظر؛ لأنَّ المفعولَ له إذا كان معرَّفاً بـ(أل) يَقِلُّ تجرُّده من حرف العلة تقول: جئتُ للإكرام، ويَقِلُّ: جئت الإكرامَ[148].

فالأظهر عنده هو النصب على الصفة.

وإلى ذلك ذهب ابن عادل[149].

واعرابها الشوكاني بالنصب على الصفة أيضاً[150].

وقال الصافي:" (القسط) نعت للموازين بحذف مضاف أي ذوات القسط، منصوب"[151].

والقسط مصدر صالح لأنْ يكونَ مفعولاً لأجله عند الطاهر بن عاشور، ويجوز أنْ يكون صفةً [152].

يظهر مما سبق أنَّ القسط هو نعت للموازين فهو الأظهر من جهة المعنى والله أعلم.

ومن الألفاظ الأخرى التي جاءت على الخلاف نفسه لفظة (رصدا) في قوله تعالى:﴿ وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ ۖ فَمَن يَسْتَمِعِ الْآنَ يَجِدْ لَهُ شِهَابًا رَّصَدًا ﴿٩﴾ ﴾ [الجن: ٩]

زعم الفرَّاء أن المعنى: " فَمَنْ يَسْتَمِعِ الآنَ إذ بعث محمد صلى الله عليه يجد لَهُ شهابًا رصدًا قَدْ أُرصد بِهِ لَهُ ليرجمه "[153].

وذكر الواحدي أنَّ الرصد هو من نعت الشهاب[154].

وجوَّز الزمخشري أنْ يكون النصب على النعت أو المفعول لأجله على تقدير لأجل الرصد[155].

وأعربها ابن عطية بالنصب على النعت لشهاب ووصفه بالمصدر[156]، والرازي أيضاً[157].

ومن خلال المعنى الذي ساقه البيضاوي يتبين لنا أنَّه يعرب اللفظة هذه على المفعول لأجله لأنَّ المعنى عنده: "فَمَنْ يَسْتَمِعِ الآنَ يَجِدْ لَهُ شِهاباً رَصَداً أي شهاباً راصداً له ولأجله يمنعه عن الاستماع بالرجم"[158].

فقوله راصداً له ولأجله يدل على هذا الاعراب.

وأعربها النسفي بالنصب على الصفة لـ(شهاباً)[159].

وقال السمين الحلبي: " ورَصَداً: إمَّا مفعولٌ له، وإمَّا صفة لـ(شِهاباً)، أي: ذا رَصَد"[160].

وإعرابها عند الثعالبي بالنصب على النعت[161].

وجوَّز أبو الفداء النصب على المفعول لأجله[162].

أمَّا الدرويش فالنصب عنده على النعت[163].

وبعد ما أوردناه من آراء العلماء في معنى الآية الكريمة ، واعراب اللفظة يتبين لنا أنَّ الأظهر كون الاعراب بالنصب على الصفة لـ(شهاباً) والله أعلم .

المبحث الثاني

الخلاف في إعراب الصفة على ثلاثة أوجه:

وردت ألفاظ في القرآن الكريم من حقها أنْ تعرب صفة، إلا أنَّها جاءتْ على ثلاثة ألفاظ، جمعتها وبوبتها على النحو الآتي:

المطلب الاول

الخلاف في كون الاسم صفة أو حالاً أو خبراً لكان

من الالفاظ التي وردت على هذا الخلاف (خاسئين) في قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْا۟ مِنكُمْ فِى ٱلسَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا۟ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ ﴿٦٥﴾ ﴾ [البقرة: 65].

زعم مجاهد[164] أنَّ معنى الآية أنَّ الله لم يمسخهم بالفعل وإنَّما هو كقوله تعالى: " ﴿كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا ﴾ [الجمعة: ٥].

ونقل عبد الرزاق عن قتادة أنَّ معنى الآية الكريمة هو:" فَجَعَلَهُمُ اللَّهُ قِرَدَةً خَاسِئِينَ"[165].

وإلى ذلك ذهب الطبري[166].

وأعرب النحاس لفظة (خاسئين) بالنصب على النعت[167].

وقال ابن جني: " ينبغي أنْ يكونَ (خاسئين) خبرًا آخر لـ(كونوا), والأول (قردة), فهو كقولك: هذا حلو حامض، وإنْ جعلته وصفًا لـ(قردة) صغر معناه، ألا ترى أنَّ القرد لذله وصغاره خاسئ أبدًا, فيكون إذًا صفة غير مفيدة, وإذا جعلت (خاسئين) خبرًا ثانيًا حسن وأفاد حتى كأنه قال: كونوا قردة و كونوا خاسئين, ألا ترى أنْ ليس لأحد الاسمين من الاختصاص بالخبرية إلا ما لصاحبه, وليس كذلك الصفة بعد الموصوف, إنَّما اختصاص العامل بالموصوف, ثم الصفة من بعد تابعة له"[168].

فرأي ابن جني أنْ يكون (خاسئين) خبراً أفضل من كونه صفةً، على الرغم من جوازهما معاً.

وجوَّز مكي بن أبي طالب ثلاثة أوجه لـ(خَاسِئِينَ)، الأول: خبر ثَانٍ لَكَانَ، والثاني: النعت لـ(قردة) والثالث: النصب على الحَال من الْمُضمر فِي (كونُوا)[169].

وعدَّ السمعاني هذه اللفظة نعتاً[170].

وعدَّها الكرماني خبراً بعد خبر ذاكراً الوجهين الآخرين، ولم ينسبهما لأحد[171].

وبيَّن الزمخشري معنى الوجه الذي يذهب إلى كونه خبراً ثانياً بقوله: " قردةً خاسِئِينَ خبران، أي كونوا جامعين بين القردية والخسوء، وهو الصغار والطرد"[172].

بينما اختار ابن عطية النصب على وجهين بقوله: "وموضعه من الإعراب النصب على الحال أو على خبر بعد خبر"[173].

ولم يذكر الرازي الا اعراب الزمخشري بالنصب على أنَّه خبر ثانٍ لكان[174].

والنصب على النعت عند العكبري وجوَّز الوجهين الآخرين[175].

وقد بيَّن ابن الحاجب أنَّ هذه اللفظة صفة لهم على جهة التسخير لا الإهانة، فالتسخير عبارة عن تكوينهم من جهة التبديل، أي: جعلناهم على هذه الصفة[176].

وقال القرطبي: " " قِرَدَةً" خَبَرُ كَانَ." خاسِئِينَ" نعت، وإن شئت جعلته خبرا ثانيا لكان، أَوْ حَالًا مِنَ الضَّمِيرِ فِي" كُونُوا". وَمَعْنَاهُ مُبْعَدِينَ"[177].

وقال ابن مالك: " فقد يتوهم سامع هذا أنَّ خسّأ بمعنى بعداء مزدجرين كقوله تعالى (كُونوا قِرَدةً خاسئين) فيجعله حالا من ضمير المخاطبين، ويقول قد تقدم حال المضاف إليه على المضاف وليس كذلك. ولكن خسّأ جمع خاسِئ بمعنى زاجر من قولهم خسأتُ الكلب، أي أبعدته وزجرته، فهو حال وصاحبه الفاعل من وطئنا"[178].

فـ (خاسئين) عنده منصوبة على الحال.

والنصب على الحال عند النسفي أيضاً على معنى كونوا جامعين بين القردية والخسوء وهو الصغار والطرد[179].

وبين أبو حيان أنَّ (قِرَدَةً خاسِئِينَ) كِلَاهُمَا خَبَرُ كَانَ، وَالْمَعْنَى: أَنَّهُمْ يَكُونُونَ قَدْ جمعوا بين القردة وَالْخُسُوءِ. وجوَّز أَنْ يَكُونَ خَاسِئِينَ صِفَةً لِقِرْدَةٍ، أو حَالاً من اسْمِ كُونُوا[180].

ونسب السمين الحلبي اعراب اللفظة على خبر كان ثانٍ إلى الزمخشري، والصفة إلى أبي البقاء، وفي هذا الاعراب عنده نظر؛ لأنَّ القردة غير عاقل والجمع للعقلاء، والثالث: أن يكون حالاً من اسم (كونوا) والعاملُ فيه (كونوا) وهذا عندَ مَنْ يُجيز لـ(كان) أن تعملَ في الظروفِ والأحوالِ ولم ينسبه لأحد، والأجود عنده أنْ يكونَ حالاً من الضميرِ المستكنِّ في (قِرَدَةً)؛ لأنَّهُ في معنى المشتقِّ، أي: كونوا مَمْسُوخِينَ في هذه الحالةِ[181].

ونقل ابن هشام رأي الفارسي بوجوب كَون خَاسِئِينَ خَبرا ثَانِيًا؛ لأَنَّ جمع الْمُذكر السَّالِم لا يكونُ صفةً لما لا يعقل[182].

وأعربها الصافي بالنصب على النعت لـ(قردة) [183].

وبين الدرويش بأنَّ (خاسئين) خبر ثاني ولا مانع من كونه صفةً عنده[184].

والأظهر أنْ يكون النصب على النعت من جهة المعنى من كون صفتهم خاسئين، لأنَّ الله تعالى مسخ العاصين الى قردة خاسئين فحولهم من الآدمية الى الحيوانية، وبهذا المعنى يكون الأظهر أنْ ننصب (خاسئين) على الصفة لـ(قردة) والله أعلم.

المطلب الثاني

الخلاف في كون الاسم صفةً أو بدلاً أو مفعولاً به:

وردت لفظة (صعداً) على هذا الخلاف في قوله تعالى: ﴿لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ ۚ وَمَن يُعْرِضْ عَن ذِكْرِ رَبِّهِۦ يَسْلُكْهُ عَذَابًا صَعَدًا ﴿١٧﴾﴾ [الجن: ١٧].

بيَّن مقاتل أنَّ المعنى: " شدَّة العذاب الذي لا راحة له فيه"[185].

وذهب الرازي إلى أنَّها صفة للعذاب[186].

وإلى ذلك ذهب القرطبي[187]، والبيضاوي[188]، والنسفي[189].

وذكر أبو حيان ثلاثة أوجه لها بقوله: " وَقَرَأَ الْجُمْهُورُ: صَعَداً بِفَتْحَتَيْنِ، وَذُو مَصْدَرِ صَعِدَ **وَصَفَ** بِهِ الْعَذَابَ، أَيْ يَعْلُو الْمُعَذَّبَ وَيَغْلِبُهُ، وَفُسِّرَ بِشَاقٍّ. يُقَالُ: فُلانٌ فِي صُعُدٍ مِنْ أَمْرِهِ، أَيْ فِي مَشَقَّةٍ. وَقَالَ عُمَرُ: مَا يُتَصَعَّدُ بِي شَيْءٌ كَمَا يُتَصَعَّدُ فِي خُطْبَةِ النِّكَاحِ، أَيْ مَا يَشُقُّ عَلَيَّ. وَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ وَابْنُ عَبَّاسٍ: صَعَدٌ: جَبَلٌ فِي النَّارِ. وَقَالَ الْخُدْرِيُّ: كُلَّمَا وَضَعُوا أَيْدِيَهُمْ عَلَيْهِ دابت. وَقَالَ عِكْرِمَةُ: هُوَ صَخْرَةٌ مَلْسَاءُ فِي جَهَنَّمَ يُكَلَّفُ صُعُودَهَا، فَإِذَا انْتَهَى إِلى أَعْلَاهَا حَدَرَ إِلى جَهَنَّمَ، فَعَلَى هَذَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ **بَدَلاً** مِنْ عَذَابٍ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ، أَيْ عَذَابٌ صَعِدَ.

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ صَعَدًا **مَفْعُولَ** يَسْلُكْهُ، وَعَذَابًا مَفْعُولٌ مِنْ أَجْلِهِ"[190].

والفرق عند السمين الحلبي هو أنَّ هذه اللفظة مصدر وصف به العذاب إذا كان المعنى: أنَّه يَتَصَعَّدُ المُعَذَّب أي يَعْلُوه ويَغْلِبُه، فلا يُطيقه، وأمَّا اذا كان معنى (صعدا) اسم لصخرة في جهنم فالإعراب يكون على وجهين، الأول: على المفعولية: أي: يَسْلُكْه في هذا الموضع، والآخر: بدلاً مِنْ عذاب، ولكنْ على حَذْفِ مضافٍ أي: عذابَ صَعَدٍ[191].

وهي عند النيسابوري بالنصب على الصفة لمصدر محذوف[192]، وهو الاعراب عند زكريا الأنصاري[193]، و الدرويش[194].

على الرغم من جواز الإعرابات السابقة من قبل مفسرينا رحمهم الله، إلا أننا نرى من الأوجه من جهة المعنى أنْ يكونَ النصب على النعت، على معنى يسلكه عذاباً شاقاً يوم القيامة، والله أعلم.

المطلب الثالث

الخلاف في كون الاسم صفةً أو حالاً أو منصوباً المفعول به:

في هذا المطلب نجد أنَّ لفظة (متقابلين) جاءت على هذا الخلاف في قوله تعالى:﴿**وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَابِلِينَ**﴾ [الحجر: ٤٧].

بيَّن مقاتل أنَّ معنى الآية هو: متقابلين في الزيارة يرى بعضهم بعضاً على الأسرة يتحدثون[195].

وقال الطبري:" يقول تعالى ذكره: وأذهبنا من صدور هؤلاء الذين وَصَف صفتهم، وأخبر أنهم أصحاب الجنة، ما فيها من حقد وغِمْرٍ وعَداوة كان من عضهم في الدنيا على بعض، فجعلهم في الجنة إذا أدخلهموها على سُرُر متقابلين، لا يحسد بعضهم بعضًا على شيء خصَّ الله به بعضهم وفضّله من كرامته عليه، تجري من تحتهم أنهار الجنة"[196].

وأعرب الكرماني لفظة (متقابلين) بالنصب على الحال[197]، وكذلك الزمخشري[198].

وقال العكبري: " (مُتَقَابِلِينَ): يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ صِفَةً لإِخْوَانٍ ; فَتَتَعَلَّقُ (عَلَى) بِهَا.

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالاً مِنَ الضَّمِيرِ فِي الْجَارِّ ; فَيَتَعَلَّقُ الْجَارُّ بِمَحْذُوفٍ، وَهُوَ صِفَةٌ لِـ(إِخْوَانٍ).

وَيَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِنَفْسِ إِخْوَانٍ ; لأَنَّ مَعْنَاهُ مُتَصَافِّينَ ; فَعَلَى هَذَا يَنْتَصِبُ (مُتَقَابِلِينَ) عَلَى الْحَالِ مِنَ الضَّمِيرِ فِي إِخْوَانٍ"[199].

وبهذا يكون العكبري قد أجاز إعرابين لهذه اللفظة النصب على الصفة، أو على الحال.

وجوَّز البيضاوي أنْ يكون (مُتَقَابِلِينَ) صفة لـ(إِخواناً) أو حال من ضميره؛ لأنَّه بمعنى متصافين، وأنْ يكون حالاً من المستقر في على سرر[200].

بينما يرى النسفي أنها منصوبة على الحال[201]، و أبو حيان[202].

وجوَّز السمين الحلبي أنْ يكون النصب على الحال أو الصفة أو المدح[203].

وإلى ذلك ذهب ابن عادل[204].

بينما جوَّز أبو السعود أيضاً أنْ تعرب هذه اللفظة على الصفة أو الحال بنوعيه[205]، وابن عجيبة أيضاً[206].

وأعربها الشوكاني بالنصب على الحال من (أخواناً) [207].

وذكر الآلوسي أنَّ هذه اللفظة صفة لـ(إخوانا) أو حال من الضمير المستكن في (اخواناً)، أو حال من الضمير المستتر في على سرر[208].

واعربها الصافي نعتا ثانياً منصوب وعلامة النصب الياء [209].

وبين الدرويش أنَّ الأولى أنْ تعرب متقابلين بالنصب على الحال من صدورهم مع كون الصفة فيها جائز[210].

أخيراً أقول أنَّ ما ذهب اليه المعربون من كون هذه اللفظة منصوبة على الحال او على الصفة فالوجهان جائزان، والأظهر أنْ تعرب على الصفة؛ لأنَّ ربَّ العزة يصف حال أصحاب الجنة ونعيمهم فيها، ومن أنواع النعيم كونهم متقابلين، فهي صفة للإخوان. والله أعلم.

ومن الألفاظ الأخرى التي جاءت على هذا الخلاف لفظة (مسلماتٍ) في قولِه تعالى: ﴿ عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبۡدِلَهُۥٓ أَزۡوَٰجًا خَيۡرٗا مِّنكُنَّ مُسۡلِمَٰتٖ مُّؤۡمِنَٰتٖ قَٰنِتَٰتٖ تَٰٓئِبَٰتٍ عَٰبِدَٰتٖ سَٰٓئِحَٰتٖ ثَيِّبَٰتٖ وَأَبۡكَارٗا ﴾ [التحريم: ٥].

أعرب مقاتل لفظة (مسلمات) وما بعدها نعت، قال: " ثم نعتهن فقال: مُسْلِماتٍ يعني مخلصات مُؤْمِناتٍ يعني مصدقات بتوحيد الله- تعالى- قانِتاتٍ يعني مطيعات تائِباتٍ من الذنوب عابِداتٍ يعني موحدات سائِحاتٍ يعني صائمات ثَيِّباتٍ يعني أيمات لا أزواج لهن وَأَبْكاراً عذارى لم يُمسسن"[211].

وقال الطبري: " يقول تعالى ذكره: عسى ربّ محمد إنْ طلقكنّ يا معشر أزواج محمد صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّم أنْ يبدله منكنّ أزواجًا خيرًا منكن... وقوله: (مُسْلِمَاتٍ) يقول: خاضعات لله بالطاعة (مُؤْمِنَاتٍ) يعني مصدّقات بالله ورسوله"[212].

وقال النحاس في اعراب هذه اللفظة: " مُسْلِماتٍ مُؤْمِناتٍ قانِتاتٍ تائِباتٍ عابِداتٍ سائِحاتٍ ثَيِّباتٍ كله نعت لـ(أزواج)"[213].

وإلى هذا الاعراب ذهب الزمخشري أيضاً[214]، وابن عطية[215]، والعكبري[216]، والنسفي[217].

وقال السمين الحلبي: " (مُسْلماتٍ) إلى آخره: إمَّا نعتٌ أو حالٌ أو منصوبٌ على الاختصاص"[218].

وإلى ذلك ذهب ابن عادل[219].

وذكر السيوطي بأنَّها صفة هي وما بعدها[220]. وكذلك زكريا الأنصاري[221]، والشوكاني[222]، والألوسي[223].

وبيَّن القنوجي أنَّ هذه اللفظة يجوز فيها النعت أو الحال أو منصوبة على الاختصاص[224].

يتضح مما أوردناه أعلاه أنَّ الأظهر أنْ تنصب هذه اللفظة على الصفة والله أعلم ؛ لأنّ هذه الألفاظ كلها صفات للأزواج.

المطلب الرابع
الخلاف في كون الاسم صفةً أو حالاً أو تمييزاً:

من الألفاظ التي جاءت على هذا الخلاف لفظة (مثاني) في قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحۡسَنَ ٱلۡحَدِيثِ كِتَٰبٗا مُّتَشَٰبِهٗا مَّثَانِيَ تَقۡشَعِرُّ مِنۡهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخۡشَوۡنَ رَبَّهُمۡ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمۡ وَقُلُوبُهُمۡ إِلَىٰ ذِكۡرِ ٱللَّهِۚ ذَٰلِكَ هُدَى ٱللَّهِ يَهۡدِي بِهِۦ مَن يَشَآءُۚ وَمَن يُضۡلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنۡ هَادٍ ٢٣﴾ [الزمر: ٢٣].

قال مقاتل في معنى الآية: " اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ يعني القرآن كِتاباً مُتَشابِهاً يشبه بعضه بعضا مَثانِيَ يعني يثني الأمر في القرآن مرتين أو ثلاثا أو أكثر من نحو ذكر الأمم

الخالية، ومن نحو ذكر الأنبياء، ومن نحو ذكر آدم- عليه السلام- وإبليس، ومن نحو ذكر الجنة والنار، والبعث والحساب، ومن نحو ذكر النبت والمطر، ومن نحو ذكر العذاب، ومن نحو ذكر موسى وفرعون"[225].

وأعرب الزجاج (مثاني) قائلاً:" وقوله: (مَثَانِيَ) من نعت قوله (كِتَاباً) منصوب على النعت، ولم ينصرف (مثاني) لما فسَّرناه من إنَّه جمع ليسَ عَلَى مِثالِ الوَاحِدِ"[226].

وإلى هذا الإعراب ذهب النحاس فهي منصوبة على النعت عنده[227].

وإلى ذلك ذهب ابن أبي زمنين [228]، ومكي بن أبي طالب[229]،

وذكر الزمخشري أنَّ (مثاني) صفة لـ (متشابها)، ثم جوَّز أنْ يكونَ منصوباً على التمييز من (متشابهاً)، فهي كما تقول: رأيت رجلا حسنا شمائل، والمعنى: متشابهة مثانية[230].

وبيَّن الرازي أنَّ الصفة الثالثة من صفات القرآن الكريم كونه مثاني[231].

وأعربها البيضاوي[232]، والنسفي[233] بالنصب على الصفة أيضاً .

وقال السمين الحلبي:" وقرأ العامَّةُ (مثانيَ) بفتح الياء صفةً ثانية أو حالاً أخرى أو تمييزاً منقولاً من الفاعلية أي متشابهاً مثانيه "[234].

ولم يبتعد ابن عادل[235] عمَّا ذكره السمين الحلبي.

وأعربها شمس الدين بالنصب على الصفة وجوَّز أنْ يكونَ (مثانيَ) منتصباً على التمييز من متشابهاً كما تقول: رأيت رجلاً حسناً شمائل[236].

وذكر أبو السعود الأوجه الثلاثة سابقة الذكر مبتدئاً بالنصب على الصفة[237].

ورأي الشوكاني في إعراب هذه اللفظة بالنصب على الصفة[238]، وكذلك الصافي[239].

يتضح مما سبق أن الأظهر أن تكون(مثاني) منصوبة على الصفة، وهو رأي أغلب المعربين.

المبحث الثالث

الخلاف في إعراب الصفة على أكثر من ثلاثة أوجه:

هناك من الألفاظ القرآنية ما اختلف في إعرابها على أكثر من ثلاثة أوجه بحسب المعنى الذي يراه المفسِّر مناسباً أو لِما يفهم ولما يملك من ثقافة لغوية تساعده على تفسير النص القرآني، كان هذا الخلاف في ثلاثة مطالب فالألفاظ التي تخص الخلاف في الصفة وبهذا المبحث ليست بكثيرة إنَّما هي نزرة جداً على النحو الآتي:

المطلب الاول

الخلاف في كون الاسم صفةً أو بدلاً أو عطفَ بيانٍ أو منادى:

من الألفاظ التي جاءت على هذا الخلاف لفظة (مالك) في قوله تعالى:﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلۡمُلۡكِ تُؤۡتِي ٱلۡمُلۡكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلۡمُلۡكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُۖ بِيَدِكَ ٱلۡخَيۡرُۖ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ ﴿٢٦﴾ ﴾ [آل عمران: ٢٦].

قال مقاتل أنَّ معنى الآية الكريمة: " قُلِ اللَّهُمَّ مالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ وذلك أنَّ النبي- صلى الله عليه وسلم- سَأَلَ ربه- عَزَّ وَجَلّ- أنْ يجعل لَهُ ملك فارس والروم فِي أمته فنزلت قُلِ اللَّهُمَّ مالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشاءُ يعني محمدا- صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وأمته وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشاءُ يعنى الروم وفارس وَتُعِزُّ مَنْ تَشاءُ محمدا وأمته وَتُذِلُّ مَنْ تَشاءُ يعني الروم وفارس بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلى كُلِّ شَيْءٍ من الملك والعز والذل قَدِيرٌ "[240].

وبيَّن الطبري بأنَّ المعنى: " يا مالك الملك، يا منْ له مُلك الدنيا والآخرة خالصًا دون غيره"[241].

وهو بهذا المعنى يرى بأنَّ لفظة (مالك) منادى؛ لأنَّ التقدير عنده: يا مالك.

وزعم الزجاج أنَّ سيبويه يعرب لفظة (فاطر) في قوله تعالى: ﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ﴾ [الزمر: ٤٦] ، منصوبة على النداء، وهذا يعني أنَّ (مالك) منادى أيضا عنده، والوجه الذي يرتضيه هو النصب على الصفة لله[242].

وذكر النحاس أنَّ سيبويه لا يُجوِّز الاعراب على الصفة لوجود الميم في (اللهم)، ثم ذكر أنَّ المبرد والزجاج خالفاه في ذلك فجوَّزوا إعرابها على الصفة اذا كما لو أنها جاءت بـ(يا) [243].

وذهب الجصاص إلى إعرابها بالنصب على الصفة[244].

امَّا ابن أبي زرعة فاعربها على معنى: أمدح مالك الملك[245].

وجوَّز مكي النصب على النداء وعلى الصفة[246]،وكذلك النيسابوري[247].

بينما كان الإعراب عند السمعاني على النداء[248].

وقد ذهب الباقولي[249] إلى إعرابها على النداء أيضاً ذاكراً أنَّ سيبويه لا يجوز النصب على الصفة.

وذكر الرازي الإعرابين دون أنْ يرجِّح أحدهما[250].

أمَّا العكبري[251] فذكر الخلاف بين سيبويه والمبرد في هذه المسألة.

وذكر القرطبي أنَّ مالِكَ مَنْصُوبٌ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ عَلَى أَنَّهُ نِدَاءٌ ثَانٍ، وَلَا يَجُوزُ عِنْدَهُ أَنْ يُوصَفَ اللَّهُمَّ لِأَنَّهُ قَدْ ضُمَّتْ إِلَيْهِ الْمِيمُ. وَخَالَفَهُ مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ وَ الزَّجَّاجُ فزعما أنَّ (مالِكَ) فِي الإِعْرَابِ صِفَةٌ لاسْمِ اللَّهِ تَعَالَى، ثم عقب بكلام أبي علي الفارسي من أنَّ النصب على الصفة هو مذهب أَبِي الْعَبَّاسِ الْمُبَرِّدِ، وَمَا قَالَهُ سِيبَوَيْهِ أَصْوَبُ وَأَبْيَنُ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْأَسْمَاءِ الْمَوْصُوفَةِ شيء عَلَى حَدِّ (اللَّهُمَّ) لأَنَّهُ اسْمٌ مُفْرَدٌ ضُمَّ إِلَيْهِ صَوْتٌ، وَالأَصْوَاتُ لا تُوصَفُ، نَحْوَ غَاقٍ وَمَا أَشْبَهَهُ. وَكَانَ حُكْمُ الِاسْمِ الْمُفْرَدِ أَلا يُوصَفَ وَإِنْ كَانُوا قَدْ وَصَفُوهُ فِي مَوَاضِعَ. فَلَمَّا ضُمَّ هُنَا مَا لا يُوصَفُ إِلَى مَا كَانَ قِيَاسُهُ أَلا يُوصَفَ صَارَ بِمَنْزِلَةِ صَوْتٍ ضُمَّ إِلَى صَوْتٍ، نَحْوَ حَيَّهَلْ فَلَمْ يُوصَف[252].

ولم يذكر البيضاوي[253] إلا إعراب سيبويه بالنصب على أنَّه نداء ثانٍ.
أمَّا النسفي فالنصب عنده على النداء لا غير[254].

وقال أبو حيان: " وَانْتِصَابُ: مَالِكَ الْمُلْكِ، عَلَى أَنَّهُ مُنَادًى ثَانٍ أَيْ: يَا مَالِكَ الْمُلْكِ، وَلا يُوصَفُ اللَّهُمَّ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ، وَأَجَازَ أَبُو الْعَبَّاسِ وَأَبُو إِسْحَاقَ وَصْفَهُ، فَهُوَ عِنْدَهُمَا صِفَةٌ لـ (اللهُمْ)، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ خِلَافِيَّةٌ يُبْحَثُ عَنْهَا فِي عِلْمِ النَّحْوُ"[255].

وذكر السمين الحلبي جميع الأوجه الإعرابية، قال: " قوله: (مَالِكَ الملك) فيه أوجهٌ، أحدُها: أنه بدلٌ من(اللهم). الثاني: أنه عطفُ بيان. الثالث: أنه منادى ثانٍ، حُذِفت منه حرفُ النداء، أي: يا مالكَ المُلك، وهذا هو البدلُ في الحقيقةِ، إذ البدلُ على نيةِ تكرارِ العاملِ، إلاَّ أنَّ الفرقَ هذا ليسَ بتابعٍ. الرابع: أنه نعتٌ لـ (اللهم) على الموضعِ فلذلك نُصِب، وهذا ليس مذهب سيبويه، فإنَّ سيبويه لا يُجِيزُ نَعْتَ هذه اللفظةِ لوجودِ الميم في آخِرها، وأجازَ المبرد ذلك، واختارَه الزجاج قالا: لأنَّ الميمَ بدَلٌ من(يا) والمنادى مع (يا) لا يمتنعُ وَصْفُه فكذا مع ما هو عوضٌ منها، وأيضاً فإنَّ الاسمَ لم يتغيَّرْ عن حكمِه، ألا تَرَى إلى بقائه مبنياً على الضم كما كانَ مبنياً مع (يا) [256].

وكرر ابن عادل جميع ما ذكره السمين الحلبي[257].

وأمَّا الثعالبي[258] وأبو السعود[259] فالنصب عندهما على النداء على تقدير: يا مالك الملك.

وأعربها الطاهر بن عاشور بالنصب على الصفة[260].

وذكر الدرويش النصب على النداء، والنصب على النعت[261].

بعد ذكر الإعرابات التي وردت عند العلماء والمعاني المتحققة من كل اعراب يتضح لي أنَّ كل هذه الإعرابات جائزة ولها وجه من الصِّحة، إلا أنني أريد أن اذكر شيئاً هو أنَّ ما لا تقبله اللغة العربية ليس شرطاً أنْ لا يأتيَ في القرآن الكريم، فأساس القواعد يجب أنْ تؤخذ من القرآن الكريم، وعلى هذا أرى أنْ يكون المعنى على الصفة أوجه، والله أعلم.

المطلب الثاني

الخلاف في كون الاسم صفةً أو على القطع أو بدلاً أو مفعولاً به :

وردت لفظة (الذي) على هذا الخلاف في قوله تعالى: ﴿ **ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً** ﴾ [البقرة: ٢٢].

بين مقاتل المعنى بقوله: " الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِراشاً يعني بساطا وَالسَّماءَ بِناءً يعني سقفا" [262].

وقال الطبري: : وقوله: "الذي جَعل لكم الأرض فِرَاشًا" مردود على (الذي) الأولى في قوله: "اعبدُوا ربكم الذي خَلقَكم"، وهما جميعًا من نَعت (ربكم)، فكأنّه قال: اعبدُوا ربكم الخالقكُم، والخالقَ الذين من قبلكم، الجاعلَ لكم الأرض فراشًا. يعني بذلك أنّه جعل لكم الأرض مهادًا مُوَطَّأً وقرارًا يُستقرّ عليها"[263] .

وأعربها النحاس بقوله: " الَّذِي: نعت لربكم وإن شئت كان نعتا للذي خلقكم، وصلح أن يقال نعت للنعت؛ لأنَّ النعت هو المنعوت في المعنى، ويجوز أن يكون منصوبا ب(تتقون)، ويجوز أنْ يكون بمعنى أعني، وأن يكون في موضع رفع على أنه خبر ابتداء محذوف"[264].

وقال مكي : "" الَّذِي فِي مَوضِع نصب نعت لربكم أَو للَّذي أَو مفعول لتتقون أَو على إِضْمَار أَعنِي أَو فِي مَوضِع رفع على إِضْمَار مُبْتَدأ أَو على الِابْتِدَاء ويضمر الْخَبَر" [265].

وهي نعت أيضاً عند أبي عمرو الداني [266].

أمَّا الزمخشري فقال: "والموصول مع صلته إمّا أن يكون في محل النصب وصفا كالذي خلقكم، أو على المدح والتعظيم. وإمّا أن يكون رفعا على الابتداء وفيه ما في النصب من المدح" [267].

وضعَّف ابن عطية إعراب مكي للفظة (الذي) على اضمار أعني أو مفعول بـ (تتقون) ، والاعراب عنده بالنصب على إتباع الذي المتقدم، ويصح أن يكون مرفوعا على القطع [268].

وأعربها الباقولي مفعولاً لـ (يتقون) [269].

وقال الرازي: " لَفْظُ «الَّذِي» وَهُوَ مَوْصُولٌ مَعَ صِلَتِهِ، إِمَّا أَنْ يَكُونَ فِي مَحَلِّ النَّصْبِ وَصْفًا لِلَّذِي خَلَقَكُمْ أَوْ عَلَى الْمَدْحِ وَالتَّعْظِيمِ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ رَفْعًا عَلَى الِابْتِدَاءِ، وَفِيهِ مَا فِي النَّصْبِ مِنَ الْمَدْحِ" [270].

وأعربها العكبري بقوله: " (الَّذِي جَعَلَ) : هُوَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ بِـ (تَتَّقُونَ) ، أَوْ بَدَلٍ مِنْ رَبِّكُمْ، أَوْ صِفَةٍ مُكَرَّرَةٍ، أَوْ بِإِضْمَارِ أَعْنِي. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى إِضْمَارِ هُوَ الَّذِي" [271].

وأعربها القرطبي نعتٌ للرب [272].

وقال البيضاوي فيها: " صفة ثانية، أو مدح منصوب، أو مرفوع، أو مبتدأ خبره فلا تجعلوا"[273].

واكتفى النسفي بذكر إعرابين لـ(الذي) ومحل الذي نصب على المدح أو رفع بإضمار هو" [274].

وقال أبو حيان: "يَجُوزُ رَفْعُهُ وَنَصْبُهُ، فَرَفْعُهُ عَلَى أَنَّهُ خَبَرُ مُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ، فَهُوَ رَفْعٌ عَلَى الْقَطْعِ، إِذْ هُوَ صِفَةُ مَدْحٍ، قَالُوا: أَوْ عَلَى أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ خَبَرُهُ قَوْلُهُ: فَلا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْداداً، وَهُوَ ضَعِيفٌ لِوَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ صِلَةَ الَّذِي وَمَا عَطَفَ عَلَيْهَا قَدْ مَضَيَا، فَلَا يُنَاسِبُ دُخُولَ الْفَاءِ فِي الْخَبَرِ. الثَّانِي: أَنَّ ذَلِكَ لَا يَتَمَشَّى إِلَّا عَلَى مَذْهَبِ أَبِي الْحَسَنِ، لِأَنَّ مِنَ الرَّوَابِطِ عِنْدَهُ تَكْرَارُ الْمُبْتَدَأِ بِمَعْنَاهُ، فَالَّذِي مُبْتَدَأٌ، وفَلا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْداداً جُمْلَةٌ خَبَرِيَّةٌ، وَالرَّابِطُ لَفْظُ اللَّهِ مِنْ لِلَّهِ كَأَنَّهُ قِيلَ: فَلا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْداداً، وَهَذَا مِنْ تَكْرَارِ الْمُبْتَدَأِ بِمَعْنَاهُ.

وَلَا نَعْرِفُ إِجَازَةَ ذَلِكَ إِلَّا عَنْ أَبِي الْحَسَنِ. أَجَازَ أَنْ تَقُولَ: زَيْدٌ قَامَ أَبُو عَمْرٍو، إِذَا كَانَ أَبُو عَمْرٍو كُنْيَةً لِزَيْدٍ، وَنَصَّ سِيبَوَيْهِ عَلَى مَنْعِ ذَلِكَ. وَأَمَّا نَصْبُهُ فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَلَى الْقَطْعِ، إِذْ هُوَ وُصْفُ مَدْحٍ، كَمَا ذَكَرْنَا، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ وَصْفًا لِمَا كَانَ لَهُ وَصْفًا الَّذِي خَلَقَكُمْ، وَهُوَ رَبُّكُمْ، قَالُوا: وَيَجُوزُ نَصْبُهُ عَلَى أَنْ يَكُونَ نَعْتًا لِقَوْلِهِ: الَّذِي خَلَقَكُمْ، فَيَكُونُ نَعْتًا لِلنَّعْتِ وَنَعْتُ النَّعْتِ مِمَّا يُحِيلُ تَكْرَارَ النُّعُوتِ. وَالَّذِي نَخْتَارُهُ أَنَّ النَّعْتَ لَا يُنْعَتُ، بَلِ النُّعُوتُ كُلُّهَا رَاجِعَةٌ إِلَى مَنْعُوتٍ وَاحِدٍ، إِلَّا إِنْ كَانَ ذَلِكَ النَّعْتُ لَا يُمْكِنُ تَبَعِيَّتُهُ لِلْمَنْعُوتِ، فَيَكُونُ إِذْ ذَاكَ نَعْتًا لِلنَّعْتِ الْأَوَّلِ، نَحْوَ قَوْلِكَ: يَا أَيُّهَا الْفَارِسُ ذُو الْجُمَّةِ. وَأَجَازَ أَبُو مُحَمَّدٍ مَكِّيٌّ نَصْبَهُ بِإِضْمَارِ أَعْنِي، وَمَا قَبْلَهُ لَيْسَ بِمُلْتَبِسٍ، فَيَحْتَاجُ إِلَى مُفَسِّرٍ لَهُ بِإِضْمَارِ أَعْنِي، وَأَجَازَ أَيْضًا نَصْبَهُ بِتَتَّقُونَ، وَهُوَ إِعْرَابٌ غَثٌّ يُنَزَّهُ الْقُرْآنُ عَنْ مِثْلِهِ. وَإِنَّمَا أَتَى بِقَوْلِهِ الَّذِي دُونَ وَاوٍ لِتَكُونَ هَذِهِ الصِّفَةُ وَمَا قَبْلَهَا رَاجِعِينَ إِلَى مَوْصُوفٍ وَاحِدٍ، إِذْ لَوْ كَانَتْ بِالْوَاوِ لَأَوْهَمَ ذَلِكَ مَوْصُوفًا آخَرَ، لِأَنَّ الْعَطْفَ أَصْلُهُ الْمُغَايَرَةُ[275] .

وذكر السمين الحلبي جميع الأوجه الإعرابية ومعانيها بقوله: "فالنصبُ من خمسةِ أوجهٍ، أظهرُها: أن يكونَ نصبُه على القطع. الثاني: أنه نعتٌ لربكم. الثالث: أنه بدلٌ منه. الرابع: أنه مفعول (تتقون) وبه بدأ أبو البقاء. الخامس: أنه نعتُ النعت أي: الموصولُ الأول، لكن المختارَ أن النعتَ لا يُنْعَتُ/ بل إنْ جاء ما يُوهم ذلك جُعِلَ نعتاً للأول، إلا أَنْ يمنَع مانعٌ فيكونَ نعتاً للنعت نحو قولهم: يا أيُّها الفارسُ ذو الجُمَّة ، فذو الجُمَّة نعتٌ للفارس لا ل (أيّ) لأنها لا تُنْعَتُ إلاَّ بما تقدَّم ذِكْرُه. والرفعُ من وجهين: أحدهما وهو الأصح أنه خبرُ مبتدأ محذوفٍ أي: هو الذي جَعَلَ. والثاني أنه مبتدأٌ وخبرُه قولُه بعد ذلك: «فلا تَجْعَلُوا» وهذا فيه نظرٌ " [276].

وكرر ابن عادل[277] ما جاء عند السمين الحلبي حرفياً .

وهذه اللفظة عند أبي السعود في محل النصبِ على أنَّه صفةٌ ثانيةٌ لربكم موضحة أو مادحة أو على تقدير أخُص أو أمدَح أو في محلِ الرفعِ على المدح والتعظيم بتقدير المبتدأ [278].

أمَّا أبو الفداء فالموصول عنده منصوب على الصفة [279]، وابن عجيبة أيضاً [280]، وأعربها الصافي اسم موصول مبنيّ في محلّ نصب بدل من (الذي) في الآية السابقة[281] .

وبيَّن الطاهر بن عاشور السبب من وراء إعراب هذه اللفظة على الصفة بقوله: "يَتَعَيَّنُ أَنَّ قَوْلَهُ: الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِراشاً صِفَةٌ ثَانِيَةٌ لِلرَّبِّ لِأَنَّ مَسَاقَهَا مَسَاقُ قَوْلِهِ: الَّذِي خَلَقَكُمْ [الْبَقَرَة: 21] ، وَالْمَقْصُودُ الْإِيمَاءُ إِلَى سَبَبٍ آخَرَ لِاسْتِحْقَاقِهِ الْعِبَادَةَ وَإِفْرَادِهِ بِهَا فَإِنَّهُ لَمَّا أَوْجَبَ عِبَادَتَهُ أَنَّهُ خَالِقُ النَّاسِ كُلِّهِمْ أُتْبِعَ ذَلِكَ بِصِفَةٍ أُخْرَى تَقْتَضِي عِبَادَتَهُمْ إِيَّاهُ وَحْدَهُ، وَهِيَ نِعَمُهُ الْمُسْتَمِرَّةُ عَلَيْهِمْ مَعَ مَا فِيهَا مِنْ دَلَائِلِ عَظِيمِ قُدْرَتِهِ"[282] .

ومن خلال ما سبق من آراء العلماء يتضح لي أنَّ الأوجه أنْ يكون محل الموصول بالنصب على الصفة .

المطلب الثالث

الخلاف في كون الاسم صفةً أو بدلاً أو حالاً أو مفعولاً مطلقاً أو على نزع الخافض:

من الألفاظ التي جاءت على هذا الخلاف (غيرَ) في قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَٰجِهِم مَّتَٰعًا إِلَى ٱلْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ ﴾ [البقرة: ٢٤٠].

قال مقاتل في معنى الآية: " وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْواجاً وَصِيَّةً لِأَزْواجِهِمْ مَتاعاً إِلَى الْحَوْلِ يعني بالمتاع أن ينفق عَلَيْهَا فِي الطعام والكسوة سنة ما لم تتزوج قَالَ: غَيْرَ

إِخْراجٍ يَقُولُ لا تخرج من بيت زوجها سنة وهي كارهة: فَإِنْ خَرَجْنَ إلى أهلهن طائعة قبل الحول فلا نفقة لها فعدتها ثلاثة قروء"[283] .

والمعنى عند الفرَّاء : من غير إخراج، وهذا يعني أنَّه ينصب هذه اللفظة على نزع الخافض[284].

وأمَّا المعنى عند الأخفش فعلى: أي: "متاعاً لا إخْراجاً وبهذا يكون الاعراب عنده على المفعول المطلق[285].

وذكر النحاس ثلاثة أوجه في أعراب هذه اللفظة، الأول: النصب على نزع الخافض ونسبه الى الفرَّاء، والثاني: المفعول المطلق ونسبه الى الأخفش، والثالث: على الحال، على تقدير: غير ذوي إخراج ولم ينسبه الى أحد[286] .

وقال الثعلبي: " غَيْرَ إِخْراجٍ نصب على الحال، وقيل: بنزع حرف الصفة أي من غير إخراج"[287] .

وذكر مكي بن أبي طالب ثلاثة أوجه في نصب (غير)، المصدر، ونزع الخافض، والحال[288] .

والنصب عند الواحدي على الصفة من (متاعاً) ، وجوز النصب على الحال[289] .

أمَّا الكرماني فالنصب عنده على الحال على تقدير: غير مخرجات، وجوَّز النصب على الصفة من (متاعاً) [290] .

وأعربها البغوي بالنصب على الحال ذاكراً أنَّ منهم من يعربه بالنصب على نزع الخافض[291].

والنصب عند الزمخشري على المصدر فهو كقولك : هذا القول غيرَ ما تقول، وجوَّز أنْ يكونَ بدلاً من متاعاً. أو حال من الأزواج، أي غير مخرجات[292] .

وذكر ابن عطية أوجهاً من الإعراب دون أنْ يختار منها فهي إمّا نصب على المصدر على معنى: لا إخراجاً، أو على الحال من الموصين أو الصفة لقوله مَتاعاً[293] .

ونصبها نجم الدين على الصفة من متاعاً[294] ، وكذلك بيان الحق[295] .

وقال العكبري: "غَيْرَ هُنَا تَنْتَصِبُ انْتِصَابَ الْمَصْدَرِ عِنْدَ الْأَخْفَشِ ; تَقْدِيرُهُ: لَا إِخْرَاجًا. وَقَالَ غَيْرُهُ هُوَ حَالٌ. وَقِيلَ: هُوَ صِفَةُ مَتَاعٍ. وَقِيلَ: التَّقْدِيرُ: مِنْ غَيْرِ إِخْرَاجٍ"[296] .

وأورد القرطبي هذه الإعرابات دون أنْ يختار إحداها[297] .

ونصبها على البدل عند البيضاوي أو المصدر أو الحال[298] .

بينما كانت الأوجه عند النسفي بالنصب على المصدر أو البدل من متاعاً [299].

وابتدأ أبو حيان بإعراب اللفظة على الصفة لمتاعاً، وجوَّز النصب على البدل من (متاعاً)، أو الحال من الأزواج على تقدير: غير مخرجات ، أو على الحال من الموصين، أي: غير مُخْرِجينَ، أو المصدر أي: لا إخراجاً[300] .

وجعل السمين الحلبي[301] في نصب هذه اللفظة ستة أوجه : أحدُها: أنَّه نعتٌ لـ(متاعاً). الثاني: أنَّه بدلٌ منه. الثالث: أنَّه حالٌ من الزوجات أي: غيرَ مخرجاتٍ. الرابع: أنَّه حالٌ من الموصين، أي: غيرَ مُخْرَجين. الخامس: أنَّه منصوب على المصدر تقديرُهُ: لا إخراجاً. السادس: أنَّه على حذفِ حرفِ الجرّ، تقديرُهُ: مِنْ غيرِ إخراجٍ ونسبه للعكبري بينما هو للفرَّاء، وهذا عنده فيه نظر .

يظهر مما سبق أنَّ جميع الوجوه جائزة إلا أنَّ أقربها هو النصب على الصفة من متاعاً. والله أعلم.

المطلب الرابع

الخلاف في كون الاسم صفةً أو مفعولاً به ثانياً أو مفعولاً مطلق أو مفعولاً لأجله:

من الألفاظ التي جاءت على هذا الخلاف (غروراً) في قوله تعالى:﴿ **يَعِدُهُمْ وَيُمَنِّيهِمْ ۚ وَمَا يَعِدُهُمُ الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُورًا ﴿١٢٠﴾** ﴾ [النساء: ١٢٠].

معنى الآية الكريمة عند مقاتل: أنَّ الشيطان يعدهم الغرور، وَيُمَنِّيهِمْ بالباطل وَما يَعِدُهُمُ الشَّيْطانُ إِلا غُرُوراً، يعني إِلا باطلاً الَّذِي لَيْسَ بشيء[302] .

أعرب اللفظة أبو حيان بقوله: "وَاحْتَمَلَ النَّصْبُ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا ثَانِيًا، أَوْ مَفْعُولًا مِنْ أَجْلِهِ، أَوْ مَصْدَرًا عَلَى غَيْرِ الصَّدْرِ لِتَضْمِينِ يَعِدُهُمْ مَعْنَى يَغُرُّهُمْ، وَيَكُونُ ثَمَّ وَصْفٌ مَحْذُوفٌ أَيْ: إِلا غُرُورًا وَاضِحًا أَوْ نَحْوَهُ، أَوْ نَعْتًا لِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ أَيْ: وَعْدًا غُرُورًا. أَيْ: ذَا غُرُورٍ " [303].

والى ذلك ذهب السمين الحلبي[304]، وابن عادل [305]، وأبو السعود [306]،

وذكر أبو الفداء إعرابين لهذه اللفظة الأول: مفعول ثان للوعد والآخر: مفعول لأجله أي ما يعدهم لشيء إلا لأنْ يغرُّهم [307].

بينما كان نصب (غروراً) عند الشوكاني على أَنَّهُ نَعْتٌ لِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ، أَيْ: وَعَدَا غُرُورًا، أَوْ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ ثَانٍ، أَوْ مَصْدَرٌ عَلَى غَيْرِ لَفْظِهِ [308].

وذكر الآلوسي الإعرابات السابقة دون أنْ يرجِّح أحدها [309].

وأعرب الصافي هذه اللفظة بالنصب على المفعول به الثاني[310].

وجعل الدرويش جميع الوجوه متساوية في الرجحان من حيثُ كونها مفعولا ثانيا لـ(يمنيهم) أو مفعولاً لأجله أو مفعولاً مطلقا، أي: ذا غرور[311].

وذكر الطنطاوي هذه الوجوه أيضاً دون ترجيح[312] .

وقال الدعاس: "(إِلا غُرُوراً) إلا أداة حصر غروراً مفعول مطلق أو مفعول لأجله وجعلها بعضهم مفعول به ليمنيهم"[313].

بعد عرض آراء العلماء وإعراباتهم لهذه اللفظة يتضح أنَّ كل هذه الووه جائزة من حيثُ المعنى، إلا أنني أرى أنْ يكون نصبها على النعت لمصدر محذوف على تقدير: وعداً غروراً، أي: باطلاً. والله أعلم.

المطلب الخامس

الخلاف في كون الاسم صفةً أو مفعولاً مطلقاً أوحالاً أو مفعولاً من أجله:

من الألفاظ التي جاءت على هذا الخلاف (حسوماً) في قوله تعالى: ﴿ سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا فَتَرَى ٱلْقَوْمَ فِيهَا صَرْعَىٰ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ ﴿٧﴾ ﴾ [الحاقة: ٧].

زعم مجاهد أنَّ معنى (حسوماً)، أي: متتابع[314].

وذكر مقاتل أنَّ عاداً أُهلكت بريحٍ شديدة البرودة قضتْ على خزائنها بغير رحمة ولا رأفة سخرها عليهم سبع ليالٍ وثمانية أيامٍ كاملة دائمة لا تفتر عنهم، يعذبهم بالريح حتى فنيت أرواحهم في اليوم الثامن[315].

وقال الزجاج: " ومعنى (حُسُوماً) دَائمَةً. وقالوا مُتَابِعةً، فأمَّا ما توجبه اللغة فعلى معنى تَحْسِمُهم حُسُوماً[316].

وعلى هذا المعنى الأول يكون النصب على النعت، أمَّا المعنى الثاني فيكون على المفعول المطلق.

وقال النحاس: "حُسُوماً أصحّ ما قيل فيه متتابعة لصحّته عن ابن مسعود وابن عباس، (وحسوم) نعت ومن قال: معناه أتباع جعله مصدرا"[317].

وأعربها الثعلبي بالنصب على الحال والقطع[318].

وبيَّن مكي بن أبي طالب بأنْ قيل عن هذه اللفظة بأنَّها منصوبة على المصدر[319].

وذكر الواحدي[320] أنَّ تقدير الكلام عند الزجاج: تحسمهم حسوماً، وعلى هذا يكون نصب (حسوماً) على المصدر.

أمَّا الكرماني فنصبها على الصفة، وبيَّن أنَّه يمكن أنْ تكونَ منصوبة على المصدر[321].

وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: " وَإِنْ كَانَ مَصْدَرًا، فَإِمَّا أَنْ يَنْتَصِبَ بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ، أَيْ تَحْسِمُ حُسُومًا بِمَعْنَى تَسْتَأْصِلُ اسْتِئْصَالًا، أَوْ تَكُونُ صِفَةً، كَقَوْلِكَ: ذَاتُ حُسُومٍ، أن تَكُونُ مَفْعُولًا لَهُ، أَيْ سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ لِلاسْتِئْصَالِ"[322].

وذكر الرازي[323] الإعرابات كلّها التي جاءت عند الزمخشري دون أن يختار منها.

وأمَّا إعرابها عند العكبري فعلى المَصْدَرٌ؛ بتقدير: قَطْعًا لَهُمْ[324].

وذكر البيضاوي الاعراب بالنصب على الصفة أو مصدراً منتصباً على العلَّة بمعنى قطعاً، أو المصدر لفعله المقدر حالاً أي: تحسمهم حُسُوماً[325].

ورأي النسفي أنْ تنصب اللفظة على المصدر[326].

وردَّد أبو حيان[327] ما جاء عند الزمخشري دونَ أنْ يرجِّح أحد الإعرابات.

وأورد السمين الحلبي الإعرابات كلها، بمعانيها الدالة عليها، وابتدأ بالنصب على النعت مجوزاً بقية الإعرابات[328].

وكرر ابن عادل[329] ما جاء عند السمين الحلبي، والنيسابوري أيضاً[330].

وأمَّا زكريا الأنصاري فالنصب عنده من وجهين: الأول: على المصدر؛ كالشكور، والآخر: يجوز أنْ يكونَ جمعاً فيكون صفة، أي: متتابعات[331].

وجاء النصب عند الشوكاني على ثلاثة أوجه: النصب على الحال، أي: ذات حسوم، أو على المصدر بفعل مقدَّر، أي: تحسمهم حسوماً، أو على المفعول به[332].

وأعربها الصافي بالنصب على النعت[333].

ولم يرجِّح ابن عاشور أيضا أيَّاً من الإعرابات التي ذكرها وهي النصب على الصفة أو المفعول المطلق، أو الحال، أو المفعول به[334].

وأعربها عبد الخالق عضيمة على أنها: نعت أو مصدر منصوب بمحذوف أو مفعول لأجله[335].

وجوَّز الدرويش أنْ تكونَ حسوما نعت لسبع ليال وثمانية أيام أو مصدر منصوب بفعل من لفظه أي تحسمهم حسوما أو حال من مفعول سخرها أي ذات حسوم أو مفعول لأجله[336].

وبعد أنِ استعرضتُ آراء العلماء الأجلاء في اعراب هذه اللفظة أرى أنَّ النصب على الصفة هو الأظهر؛ لأنَّ معنى (حسوماً) هو متتابعات . والله أعلم.

الخاتمة

بعد أنْ أتممت البحث هذا بتوفيق من الله، جاء دور الخاتمة وأهم ما توصلت إليه من نتائج، ويمكن تلخيصها بنقاط على النحو الآتي:

1- الخلاف في الإعراب للمفردة القرآنية يبرز من خلال ثقافة العالم وتوجهه الفكري .

2- اتجه التعريف لمصطلح النعت عند اصحاب التعريف الاصطلاحي على عدَّة أنواع، فمنهم من يشير الى معناها، ومنهم من يشير الى الأداء الوظيفي، وبعضهم يجمع بين الاثنين في التعريف.

3- تنوعت الخلافات في الصفة لتكون على وجهين أو ثلاثة أوجه، أو أكثر من ثلاثة أوجه.

4- الأوجه الاعرابية التي وردت في اعراب الالفاظ كلها محتملة المعنى، وبعضها بعيد عنه، إلا أنني اخترت وجه الصفة، اما على أغلب ما يذهب اليه المفسرون. والمعربون، أو على المعنى الذي يذكره بعضهم ويكون أقرب للسياق القرآني.

5- من الألفاظ التي جاءت على وجهين إعرابيين لفظة (رغداً، و كثيراً، وحرجاً، وصالحاً، وجسداً، وعربياً، والقسط، و رصداً).

6- أمّا الألفاظ التي جاءت على ثلاثة أوجه اعرابية فهي: (خاسئين، صعداً، متقابلين، مسلماتٍ، مثاني)

7- والألفاظ التي جاءت على أكثر مِنْ ثلاثة أوجه هي: (مالك، و الذي، وغير، وغروراً، وحسوماً).

8- من الملاحظ أنَّ جميع هذه الألفاظ منصوبة، ولم يأتِ أيّ لفظ فيه خلاف بكونه نعتاً مرفوعاً أو مجروراً.

9- بعض المفسرين يختار نوع الإعراب الذي يذهب إليه، وبعضهم يذكر الأوجه ولا يختار، ويتكرر نقلهم للإعرابات دون أنْ يرجِّحوا إعراباً معيناً، ويبدو أنَّ رجوع هذا الأمر إلى كونِ جميع الأوجه التي يذكرونها مقبولة عندهم.

المصادر والمراجع

- الإتقان في علوم القرآن، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ)، تحـ: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: 1394هـ/ 1974م.

- أحكام القرآن، أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي (ت: 370هـ)، تحـ: عبد السلام محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1415هـ/1994م.

- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية (ت 767هـ)،تحـ: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي، أضواء السلف – الرياض، الطبعة: الأولى، 1373هـ-1954م.

- إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، أبو السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى (ت: 982هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

- الأصول في النحو، المؤلف: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت: 316هـ)، المحقق: عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.

- إعراب القرآن العظيم، زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنيكي (ت: 926هـ)، تحـ: د. موسى على موسى مسعود (رسالة ماجستير)، دار النشر: لا توجد، الطبعة: الأولى، 1421هـ-2001م.

- إعراب القرآن الكريم، أحمد عبيد الدعاس- أحمد محمد حميدان-إسماعيل محمود القاسم، دار المنير ودار الفارابي – دمشق، الطبعة: الأولى، 1425هـ.

- إعراب القرآن المنسوب للزجاج، علي بن الحسين بن علي، أبو الحسن نور الدين جامع العلوم الأَصْفهاني الباقولي (ت: نحو 543هـ)، تحـ: إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري-القاهرة ودار الكتب اللبنانية-بيروت-القاهرة / بيروت، الطبعة: الرابعة-1420هـ.

- إعراب القرآن للأصبهاني، إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي التيمي الأصبهاني، أبو القاسم، الملقب بقوام السنة (ت: 535هـ)، قدمت له ووثقت نصوصه: الدكتورة فائزة بنت عمر المؤيد، غير معروف (فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية-الرياض)، الطبعة: الأولى، 1415هـ-1995م.

- إعراب القرآن وبيانه، محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش (ت: 1403هـ)، دار الإرشاد للشئون الجامعية–حمص–سورية، (دار اليمامة–دمشق–بيروت)، (دار ابن كثير–دمشق–بيروت)، الطبعة: الرابعة، 1415هـ.

- إعراب القرآن، أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت: 338هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، 1421هـ.

- أمالي ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (ت: 646هـ)، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار–الأردن، دار الجيل – بيروت، 1409هـ–1989م.

- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (ت: 685هـ)،تحـ: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى–1418هـ

- باهر البرهان في معانى مشكلات القرآن، محمود بن أبي الحسن (علي) بن الحسين، النيسابوري الغزنوي، أبو القاسم، الشهير بـ (بيان الحق) (ت: بعد 553هـ)،تحـ: سعاد بنت صالح بن سعيد بابقي، جامعة أم القرى–مكة المكرمة حرسها الله تعالى، 1419هـ–1998م.

- بحر العلوم، أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي (ت: 373هـ)، بلا ت، بلا ط.

- البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت: 745هـ)،تحـ: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، الطبعة: 1420هـ.

- البحر المديد في تفسير القرآن المجيد، أبو العباس أحمد بن محمد بن المهدي بن عجيبة الحسني الأنجري الفاسي الصوفي (ت: 1224هـ)،تحـ: أحمد عبد الله القرشي رسلان، الدكتور حسن عباس زكي – القاهرة، الطبعة: 1419هـ.

- تأويل مشكل القرآن، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، (ت:276هـ)،تحـ: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت: 616هـ)،تحـ: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

- التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت: 1393هـ)، الدار التونسية للنشر – تونس، سنة النشر: 1984هـ.

- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تحـ: د. حسن هنداوي، دار القلم–دمشق (من 1 إلى 5)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، الطبعة: الأولى.

- التسهيل لعلوم التنزيل، أبو القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، ابن جزي الكلبي، الغرناطي (ت: 741هـ)، تحـ: الدكتور عبد الله الخالدي، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم – بيروت، الطبعة: الأولى–1416هـ.

- التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت: 816هـ)، تحـ: دار الكتب العلمية بيروت –لبنان، الطبعة: الأولى 1403هـ –1983م.

- تفسير الإمام ابن عرفة، محمد بن محمد ابن عرفة الورغمي التونسي المالكي، أبو عبد الله (ت: 803هـ)،تحـ: د. حسن المناعي، مركز البحوث بالكلية الزيتونية – تونس، الطبعة: الأولى، 1986م.

- التَّفْسِيرُ البَسِيْط، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (ت: 468هـ)،تحـ: أصل تحقيقه في (15) رسالة دكتوراه بجامعة الإمام محمد بن سعود، ثم قامت لجنة علمية من الجامعة بسبكه وتنسيقه، عمادة البحث العلمي–جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة: الأولى، 1430هـ

- تفسير الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانى (ت: 502هـ)، تحقيق ودراسة: د. محمد عبد العزيز بسيوني وآخرون، كلية الآداب–جامعة طنطا، الطبعة الأولى: 1420هـ–1999 م، دار الوطن – الرياض.

- تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (ت: 327هـ)،تحـ: أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز–المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثالثة–1419هـ.

- تفسير القرآن، أبو المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزى السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي (ت: 489هـ)،تحـ: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، دار الوطن، الرياض – السعودية، الطبعة: الأولى، 1418هـ– 1997م.

- التفسير المظهري، المظهري، محمد ثناء الله، تحـ: غلام نبي التونسي، مكتبة الرشدية – الباكستان، الطبعة: 1412هـ.

- تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي (ت: 710هـ)،تحـ: يوسف علي بديوي، راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو، دار الكلم الطيب، بيروت، الطبعة: الأولى، 1419هـ–1998م.

- تفسير عبد الرزاق، أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (ت: 211هـ)، دار الكتب العلمية، دراسة وتحقيق: د. محمود محمد عبده، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، سنة 1419هـ.

- تفسير مجاهد، أبو الحجاج مجاهد بن جبر التابعي المكي القرشي المخزومي (ت: 104هـ)، تحـ: الدكتور محمد عبد السلام أبو النيل، دار الفكر الإسلامي الحديثة، مصر، الطبعة: الأولى، 1410هـ-1989م.

- تفسير مقاتل بن سليمان، أبو الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي البلخى (ت: 150هـ)،تحـ: عبد الله محمود شحاته، دار إحياء التراث – بيروت، الطبعة: الأولى- 1423هـ.

- تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت: 370هـ)،تحـ: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، 2001م.

- التوقيف على مهمات التعاريف، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (ت: 1031هـ)، عالم الكتب 38 عبد الخالق ثروت-القاهرة، الطبعة: الأولى، 1410هـ-1990م.

- جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (ت: 310هـ)،تحـ: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، 1420هـ-2000م.

- الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (ت: 671هـ)، تحـ: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية – القاهرة، الطبعة: الثانية، 1384هـ-1964م.

- الجدول في إعراب القرآن الكريم، محمود بن عبد الرحيم صافي (ت: 1376هـ)، دار الرشيد، دمشق-مؤسسة الإيمان، بيروت، الطبعة: الرابعة، 1418هـ.

- الجواهر الحسان في تفسير القرآن، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي (ت: 875هـ)،تحـ: الشيخ محمد علي معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى–1418هـ.

- حجة القراءات، عبد الرحمن بن محمد، أبو زرعة ابن زنجلة (ت: حوالي 403هـ)، تحـ: سعيد الأفغاني.

- الحدود في علم النحو، أحمد بن محمد بن محمد البجائي الأُبَّذيّ، شهاب الدين الأندلسي (ت: 860هـ)،تحـ: نجاة حسن عبد الله نولي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة: العدد 112–السنة 33–1421هـ/2001م.

- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: 392هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة.

- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت: 756هـ)،تحـ: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.

- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عضيمة (ت: 1404هـ)، تصدير: محمود محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، بلا: ط.

- دَرْجُ الدُّرر في تَفسِيرِ الآيِ والسُّوَر، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (ت: 471هـ)، تحـ: (الفاتحة والبقرة) وَلِيد بِن أحمد بن صَالِح الحُسَيْن، (وشاركه في بقية الأجزاء): إياد عبد اللطيف القيسي، مجلة الحكمة، بريطانيا، الطبعة: الأولى، 1429هـ–2008م.

- روح البيان، إسماعيل حقي بن مصطفى الإستانبولي الحنفي الخلوتي , المولى أبو الفداء (ت: 1127هـ)، دار الفكر – بيروت.

- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين محمود بن عبد الله، الحسيني الألوسي (ت: 1270هـ)، تحـ: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1415هـ.

- زاد المسير في علم التفسير، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت: 597هـ)، تحـ: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الأولى–1422هـ.

- السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير، شمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (ت: 977هـ)، مطبعة بولاق (الأميرية) – القاهرة، 1285هـ.

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت: 769هـ)،تحـ: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث–القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة: العشرون 1400هـ–1980م.

- شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (ت: 778هـ)، تحـ: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة–جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، 1428هـ.

- شرح قطر الندى وبل الصدى، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: 761هـ)،تحـ: محمد محيى الدين عبد الحميد، القاهرة، الطبعة: الحادية عشرة، 1383.

- عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت: 756هـ)،تحـ: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، 1417هـ-1996م.

– العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، (ت: 170هـ)، تحـ: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

- غرائب التفسير وعجائب التأويل، محمود بن حمزة بن نصر، أبو القاسم برهان الدين الكرماني، ويعرف بتاج القراء (ت: نحو 505هـ)، دار القبلة للثقافة الإسلامية-جدة، مؤسسة علوم القرآن – بيروت.

- غرائب القرآن ورغائب الفرقان، نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي النيسابوري (ت: 850هـ)،تحـ: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى-1416هـ.

- فتحُ البيان في مقاصد القرآن، أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القِنَّوجي (ت: 1307هـ)، عني بطبعهِ وقدّم له وراجعه: خادم العلم عَبد الله بن إبراهيم الأنصَاري، المَكتبة العصريَّة للطبَاعة والنّشْر، صَيدَا – بَيروت، 1412هـ-1992م.

- فتح القدير، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت: 1250هـ)، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب-دمشق، بيروت، الطبعة: الأولى-1414هـ.

- القطع والائتناف، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النَّحَّاس، تحـ: د. عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي، دار عالم الكتب-المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1413هـ-1992م.

- الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت: 180هـ)، تحـ: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، 1408هـ-1988م.

- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: 538هـ)، دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة-1407هـ.

- الكشف والبيان عن تفسير القرآن، أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أبو إسحاق (ت: 427هـ)، تحـ: الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى 1422،هـ-2002م.

- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (ت: 1094هـ)،تحـ: عدنان درويش-محمد المصري، مؤسسة الرسالة – بيروت.

- لباب التأويل في معاني التنزيل، المؤلف: علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم بن عمر الشيحي أبو الحسن، المعروف بالخازن (ت: 741هـ)، تصحيح: محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1415هـ.

- اللباب في علوم الكتاب، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (ت: 775هـ)،تحـ: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية-بيروت / لبنان، الطبعة: الأولى، 1419هـ -1998م.

- لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى، الإفريقي (ت: 711هـ)، دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة-1414هـ.

- لطائف الإشارات، عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك القشيري (ت: 465هـ)،تحـ: إبراهيم البسيوني، الهيئة المصرية العامة للكتاب – مصر، الطبعة: الثالثة.

- اللمحة في شرح الملحة، محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (ت: 720هـ)،تحـ: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1424هـ/2004م.

- محاسن التأويل، محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي (ت: 1332هـ)،تحـ: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى– 1418هـ.

- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (ت: 542هـ)،تحـ: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى–1422هـ.

- مراح لبيد لكشف معنى القرآن المجيد، محمد بن عمر نووي الجاوي البنتني إقليما، التناري بلدا (ت: 1316هـ)،تحـ: محمد أمين الصناوي، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى–1417هـ.

- مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (ت: 437هـ)،تحـ: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الثانية، 1405.

- معانى القرآن للأخفش، أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (ت: 215هـ)،تحـ: الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، 1411هـ–1990م.

- معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (ت: 311هـ)، تحـ: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب – بيروت، الطبعة: الأولى 1408هـ–1988م.

- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت: 207هـ)،تحـ: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، الطبعة: الأولى.

- معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ)،تحـ: أ. د محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب–القاهرة / مصر، الطبعة: الأولى، 1424هـ–2004م.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: 761هـ)،تحـ: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، الطبعة: السادسة، 1985.

- مفاتيح العلوم، محمد بن أحمد بن يوسف، أبو عبد الله، الكاتب البلخي الخوارزمي (ت: 387هـ)،تحـ: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، الطبعة: الثانية

- مفاتيح الغيب، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت: 606هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة–1420هـ.

- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت 790هـ)، تحـ: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى–مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، 1428هـ–2007م.

- المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت: 285هـ)،تحـ: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب. – بيروت.

- المكتفى في الوقف والابتدا، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (ت: 444هـ)، تحـ: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دار عمار، الطبعة: الأولى 1422هـ-2001م.

- نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت: 581هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى: 1412-1992م.

- النكت في القرآن الكريم (في معاني القرآن الكريم وإعرابه)، علي بن فَضَّال بن علي بن غالب المُجَاشِعِي القيرواني، أبو الحسن (ت: 479هـ)، تحـ: د. عبد الله عبد القادر الطويل، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1428هـ-2007م.

- النكت والعيون، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (ت: 450هـ)،تحـ: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية-بيروت / لبنان.

- الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه، أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي، (ت: 437هـ)، تحـ: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي-جامعة الشارقة، بإشراف أ. د: الشاهد البوشيخي، مجموعة بحوث الكتاب والسنة-كلية الشريعة والدراسات الإسلامية-جامعة الشارقة، الطبعة: الأولى، 1429هـ-2008م.

- الوسيط في تفسير القرآن المجيد، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (ت: 468هـ)،تحـ: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، قدمه وقرظه: الأستاذ الدكتور عبد الحي الفرماوي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1415هـ-1994م.

الهوامش

([1]) العين، مادة (نَعَتَ)، 2: 73.

([2]) لسان العرب، مادة (نعت)، 2: 100.

([3]) ينظر: الكتاب، 2: 5، والمقتضب، 2: 315، والأصول في النحو، 2: 45.

([4]) مفاتيح العلوم، 1: 63.

([5]) المصدر نفسه: 1: 74.

([6]) نتائج الفكر في النَّحو، ص: 58.

([7]) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 3: 191.

([8]) اللمحة في شرح الملحة، 2: 727.

([9]) شرح قطر الندى وبل الصدى، ص: 284.

([10]) التعريفات، 1: 242.

([11]) معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، ص: 84.

([12]) التوقيف على مهمات التعاريف، ص:207.

([13])التوقيف على مهمات التعاريف، ص:207.

([14]) الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، ص: 902.

([15]) الحدود في علم النحو، 470.

([16]) ينظر: تفسير مجاهد، ص: 104.

([17]) تفسير مقاتل بن سليمان، 1: 99.

([18]) ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن، 1: 515.

([19]) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، 114/1 .

([20]) ينظر: تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم، 1: 86.

([21]) إعراب القرآن للنحاس، 1: 46.

([22]) مشكل إعراب القرآن، 1: 87.

([23]) النكت والعيون، 1: 105.

([24]) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 1: 127.

([25]) مفاتيح الغيب، 3: 452.

([26]) التبيان في إعراب القرآن، 1: 52.

([27]) الجامع لأحكام القرآن، 1: 303.

([28]) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، 1: 72.

([29]) مدارك التنزيل وحقائق التأويل، 1: 81.
([30]) البحر المحيط، 1: 255.
([31]) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، 1: 281.
([32]) ينظر: تفسير الإمام ابن عرفة، 1: 258.
([33]) ينظر: إعراب القرآن لزكريا الانصاري،1: 363.
([34]) روح المعاني، 1: 235.
([35]) ينظر: السراج المنير، 1: 49.
([36]) ينظر: إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، 1: 90.
([37]) ينظر: البحر المديد في تفسير القرآن المجيد، 1: 96.
([38]) مراح لبيد لكشف معنى القرآن المجيد، 1: 16.
([39]) التحرير والتنوير، 1: 432.
([40]) إعراب القرآن وبيانه، 1: 85.
([41]) الجدول في إعراب القرآن الكريم، 1: 104.
([42]) تفسير مقاتل بن سليمان، 1: 355.
([43]) جامع البيان في تأويل القرآن، 7 / 516.
([44]) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، 2/ 5، و تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم، 3/ 853، وبحر العلوم، 278/1.
([45]) لطائف الإشارات، 1/ 312.
([46]) ينظر: تفسير القرآن للسمعاني، 1/ 394.
([47]) تفسير الراغب الأصفهاني، 3/ 1075.
([48]) مفاتيح الغيب،9 / 479.
([49]) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، 2/ 58.
([50]) ينظر: مدارك التنزيل وحقائق التأويل، 1/ 326.
([51]) البحر المحيط، 3/ 496.
([52]) ينظر: لباب التأويل في معاني التنزيل، 1/ 337.
([53]) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، 3/ 553.
([54]) ينظر: اللباب في علوم الكتاب، 6/ 142.
([55]) ينظر: تفسير ابن عرفة، 2/ 3.
([56]) إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم،2/ 138.
([57]) ينظر: روح البيان، 2 / 195.
([58]) ينظر: التفسير المظهري، 2/ 2.
([59]) فتح القدير، 1/ 479.

([60]) ينظر: محاسن التأويل، 3/ 6.
([61]) ينظر: التحرير والتنوير، 4/ 217.
([62]) ينظر: إعراب القرآن وبيانه، 2/ 128.
([63]) ينظر: التفسير الوسيط للقرآن الكريم، 21/3.
([64]) تفسير مقاتل بن سليمان، 588/1.
([65]) جامع البيان في تأويل القرآن، 102/12.
([66]) بحر العلوم، 1/ 481.
([67]) الكشف والبيان عن تفسير القرآن،4/ 188.
([68]) لم أعثر على هذا القول في كتاب سيبويه.
(69) مشكل إعراب القرآن، 269/1.
([70]) النكت والعيون، 503/1.
([71]) ينظر: غرائب التفسير وعجائب التأويل، 1 / 384.
([72]) باهر البرهان في معانى مشكلات القرآن، 1/ 494.
([73]) ينظر: البحر المحيط، 4 / 639- 640.
([74]) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، 5/ 142-143.
([75]) ينظر: اللباب في علوم الكتاب، 6 / 496.
([76]) غرائب القرآن ورغائب الفرقان، 3: 159.
([77]) السراج المنير، 1/ 449.
([78]) البحر المديد في تفسير القرآن المجيد،2 / 168.
([79]) ينظر: التفسير المظهري، 3/ 286.
([80]) ينظر: فتح القدير، 2: 183.
(81) ينظر: تأويل مشكل القرآن، 173، وجامع البيان في تأويل القرآن، 191/4.
([82]) ينظر: تفسير القرآن للسمعاني، 478/3.
([83]) تهذيب اللغة، 246/10.
([84]) ينظر: شرح تسهيل الفوائد، 322/3.
([85]) ينظر: الدر المصون، 348/8.
([86]) ينظر: عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، 124/3.
([87]) إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، 200/2.
([88]) ينظر: اللباب في علوم الكتاب، 226/14.
([89]) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، 3370/7.
([90]) ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، 690/4.

([91]) إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، 138/6.
([92]) ينظر: روح البيان، 87/6.
([93]) ينظر: التفسير المظهري، 385/6.
([94]) ينظر: الجدول في إعراب القرآن الكريم، 206/22.
([95]) ينظر: إعراب القرآن وبيانه، 521/6.
([96]) ينظر: إعراب القرآن للدعاس، 332/2.
([97]) ينظر: إعراب القرآن للنحاس، 72/2.
([98]) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، 160/2.
([99]) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، 595/1.
([100]) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، 284/7.
([101]) ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل، 35/3.
([102]) ينظر: مدارك التنزيل وحقائق التأويل، 605/1.
([103]) البحر المحيط، 177/5.
([104]) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، 460/5.
([105]) ينظر: الجدول في إعراب القرآن الكريم، 78/9.
([106]) ينظر: إعراب القرآن وبيانه، 455/3.
([107]) جامع البيان في تأويل القرآن، 551/15.
([108]) ينظر: إعراب القرآن للنحاس، 189/2.
([109]) ينظر: النكت في القرآن الكريم، 262.
([110]) ينظر: إعراب القرآن للأصبهاني، 166.
([111]) ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 218/3.
([112]) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، 2 /720.
([113]) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، 118/9.
([114]) ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل، 154/3.
([115]) ينظر: اللباب في علوم الكتاب، 4/11.
([116]) فتح القدير، 6/3.
([117]) ينظر: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، 363/6.
([118]) ينظر: الجدول في إعراب القرآن الكريم، 377/12.
([119]) ينظر: إعراب القرآن وبيانه، 4/ 449.
([120]) ينظر: إعراب القرآن للدعاس، 78/2.
([121]) ينظر: تفسير مجاهد، 620.

([122]) ينظر: القطع والائتناف، 686.
([123]) ينظر: المكتفى في الوقف والابتدا، 101.
([124]) ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 178/5.
([125]) التبيان في إعراب القرآن، 1181/2
([126]) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، 53/10.
([127]) ينظر: اللباب في علوم الكتاب، 89/18.
([128]) فتح القدير، 106/5.
([129]) ينظر: فتحُ البيان في مقاصد القرآن، 203/13.
([130]) ينظر: الجدول في إعراب القرآن الكريم، 335/26.
([131]) ينظر: إعراب القرآن وبيانه،314/9.
([132]) ينظر: إعراب القرآن للدعاس، 68/2.
([133]) تفسير مقاتل بن سليمان، 82/3.
([134]) ينظر: معاني القرآن للفرَّاء، 205/2.
([135]) معاني القرآن وإعرابه، 394/3.
([136]) ينظر: دَرْجُ الدُّرر في تَفسِيرِ الآيِ والسُّوَر، 1223/3.
([137]) ينظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، 120/3.
([138]) ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 85/4.
([139]) ينظر: زاد المسير في علم التفسير، 192/3.
([140]) ينظر: مفاتيح الغيب، 184/22.
([141]) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، 919/2.
([142]) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، 294/11.
([143]) شرح تسهيل الفوائد، 199/2.
([144]) ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل، 53/4.
([145]) ينظر: التسهيل لعلوم التنزيل، 23/2.
([146]) البحر المحيط، 435/7.
([147]) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، 245/7.
([148]) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، 164/8.
([149]) ينظر: اللباب في علوم الكتاب، 510/13.
([150]) ينظر: فتح القدير، 485/3.
([151]) الجدول في إعراب القرآن الكريم، 37/17.
([152]) ينظر: التحرير والتنوير، 84/17.

([153]) معاني القرآن للفرَّاء، 193/3.
([154]) ينظر: التَّفْسِيرُ البَسِيْط، 297/22.
([155]) ينظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، 625/4.
([156]) ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 381/5.
([157]) ينظر: مفاتيح الغيب، 669/30.
([158]) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، 252/5.
([159]) ينظر: مدارك التنزيل وحقائق التأويل، 550/3.
([160]) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، 490/10
([161]) ينظر: الجواهر الحسان في تفسير القرآن، 496/5.
([162]) ينظر: روح البيان، 193/10.
([163]) ينظر: إعراب القرآن وبيانه، 238/10.
([164]) ينظر: تفسير مجاهد، 205.
([165]) ينظر: تفسير عبد الرزاق، 273/1.
([166]) ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن، 168/2.
([167]) ينظر: إعراب القرآن للنحاس، 59/1.
([168]) الخصائص، 160/2– 161.
([169]) ينظر: مشكل إعراب القرآن، 97/1.
([170]) ينظر: تفسير القرآن للسمعاني، 90/1.
([171]) ينظر: غرائب التفسير وعجائب التأويل، 146/1.
([172]) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، 147/1.
([173]) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 160/1.
([174]) ينظر: مفاتيح الغيب، 541/3.
([175]) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، 73/1.
([176]) ينظر: أمالي ابن الحاجب، 267/1.
([177]) الجامع لأحكام القرآن، 443/1.
([178]) شرح تسهيل الفوائد، 336/2.
([179]) ينظر: مدارك التنزيل وحقائق التأويل، 96/1.
([180]) ينظر: البحر المحيط، 398/1.
([181]) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، 415/1.
([182]) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، 781.
([183]) ينظر: الجدول في إعراب القرآن الكريم، 152/1.

([184]) ينظر: إعراب القرآن وبيانه، 119/1.
([185]) تفسير مقاتل بن سليمان، 464/4.
([186]) ينظر: مفاتيح الغيب، 673/30.
([187]) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، 20/19.
([188]) ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل،253/5.
([189]) ينظر: مدارك التنزيل وحقائق التأويل، 553/3.
([190]) البحر المحيط، 300/10.
([191]) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، 497/10.
([192]) ينظر: غرائب القرآن ورغائب الفرقان، 373/6.
([193]) ينظر: إعراب القرآن العظيم، 543.
([194]) ينظر: إعراب القرآن وبيانه، 244/10.
([195]) ينظر: تفسير مقاتل بن سليمان، 431/2.
([196]) جامع البيان في تأويل القرآن، 438/12.
([197]) ينظر: غرائب التفسير وعجائب التأويل، 1079/2.
([198]) ينظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، 580/2.
([199]) التبيان في إعراب القرآن، 783/2.
([200]) ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل، 212/3.
([201]) ينظر: مدارك التنزيل وحقائق التأويل، 191/2.
([202]) ينظر: البحر المحيط، 483/6.
([203]) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، 163/7.
([204]) ينظر: اللباب في علوم الكتاب، 464/11.
([205]) ينظر: إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، 80/5.
([206]) ينظر: البحر المديد في تفسير القرآن المجيد، 90/2.
([207]) ينظر: فتح القدير، 163/3.
([208]) ينظر: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، 303/7.
([209]) ينظر: الجدول في اعراب القرآن الكريم، 247/14.
([210]) ينظر: إعراب القرآن وبيانه، 244/5.
([211]) تفسير مقاتل بن سليمان، 377/4.
([212]) جامع البيان في تأويل القرآن، 489/23.
([213]) ينظر: إعراب القرآن للنحاس، 304/4.
([214]) ينظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، 567/4.

([215]) ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 332/5.

([216]) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، 1230/2.

([217]) ينظر: مدارك التنزيل وحقائق التأويل، 506/3.

([218]) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، 10/ 369.

([219]) ينظر: اللباب في علوم الكتاب، 202/19.

([220]) ينظر: الإتقان في علوم القرآن، 308/3.

([221]) ينظر: إعراب القرآن العظيم، 523.

([222]) ينظر: فتح القدير، 299/5.

([223]) ينظر: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، 350/14

([224]) ينظر: فتحُ البيان في مقاصد القرآن، 214/14.

([225]) تفسير مقاتل بن سليمان، 675/3.

([226]) معاني القرآن وإعرابه، 351/4.

([227]) ينظر: إعراب القرآن للنحاس، 8/4.

([228]) ينظر: تفسير القرآن العزيز، 109/4.

([229]) ينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية، 10 /6328.

([230]) ينظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، 123/4.

([231]) ينظر: مفاتيح الغيب، 446/26.

([232]) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، 41/5.

([233]) مدارك التنزيل وحقائق التأويل، 176/3.

([234]) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، 422/9.

([235]) ينظر: اللباب في علوم الكتاب، 501/16.

([236]) ينظر: السراج المنير، 443/3.

([237]) ينظر: إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، 251/7.

([238]) ينظر: فتح القدير، 526/4.

([239]) ينظر: الجدول في إعراب القرآن الكريم، 171/23.

([240]) تفسير مقاتل بن سليمان، 269.

([241]) جامع البيان في تأويل القرآن، 299/6.

([242]) ينظر: الكتاب لسيبويه، 2/ 192، و معاني القرآن وإعرابه، 394/1.

([243]) ينظر: الكتاب لسيبويه، 2/ 192، والمقتضب، 239/4، وإعراب القرآن للنحاس، 150/1.

([244]) ينظر: أحكام القرآن للجصاص، 288/2.

([245]) ينظر: حجة القراءات، 78.

([246]) ينظر: مشكل إعراب القرآن، 154/1.
([247]) ينظر: التَّفْسِيرُ البَسِيْط، 151/5.
([248]) ينظر: تفسير القرآن للسمعاني، 306/1.
([249]) ينظر: إعراب القرآن المنسوب للزجاج، 262/2.
([250]) ينظر: مفاتيح الغيب، 186/8.
([251]) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، 250/1.
([252]) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، 54/4– 55 .
([253]) ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل، 11/2.
([254]) ينظر: مدارك التنزيل وحقائق التأويل، 246/1.
([255]) البحر المحيط، 85/3.
([256]) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، 100/3.
([257]) ينظر: اللباب في علوم الكتاب، 5/ 124–125.
([258]) ينظر: الجواهر الحسان في تفسير القرآن، 27/2.
([259]) إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، 21/2.
([260]) التحرير والتنوير، 213/3.
([261]) إعراب القرآن وبيانه، 486/1.
([262]) تفسير مقاتل بن سليمان، 93/1.
([263]) جامع البيان في تأويل القرآن، 365/1.
([264]) اعراب القرآن للنحاس، 36/1.
([265]) مشكل اعراب القرآن، 83/1.
([266]) ينظر: المكتفى في الوقف والابتدا، 18.
([267]) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، 93/1.
([268]) ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 105/1.
([269]) ينظر: إعراب القرآن للباقولي، 406/2.
(270) مفاتيح الغيب، 335/2.
(271) التبيان في اعراب القران، 1/ 38.
(272) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، 229/1.
(273) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، 55/1.
(274) ينظر: مدارك التنزيل وحقائق التأويل، 62/1.
(275) البحر المحيط، 158/1.
(276) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، 1/ 191– 192.

(277) اللباب في علوم الكتاب، 1/ 415.
(278) ينظر: إرشاد العقل السليم الى مزايا الكتاب الكريم، 1/ 61.
(279) ينظر: روح البيان، 1/ 75.
(280) ينظر: البحر المدير في تفسير القرآن المجيد، 1/ 86.
(281) ينظر: الجدول في إعراب القرآن الكريم، 1/ 72.
(282) التحرير والتنوير، 1/ 331.
(283) تفسير مقاتل بن سليمان، 201/1.
(284) معاني القرآن للفرّاء، 156/1.
(285) ينظر: معاني القرآن للأخفش، 192/1.
(286) ينظر: إعراب القرآن للنحاس، 192/1.
(287) الكشف والبيان عن تفسير القرآن، 201/2.
(288) مشكل إعراب القرآن، 132/1.
(289) التفسير البسيط، 303/4.
(290) غرائب التفسير وعجائب التأويل، 220/1.
(291) معالم التنزيل في تفسير القرآن، 283/1.
(292) الكشاف عن وجوه حقائق التنزيل، 289/1.
(293) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 326/1.
(294) إيجاز البيان عن معاني القرآن، 160/1.
(295) باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن، 240/1.
(296) التبيان في إعراب القرآن، 192/1.
(297) الجامع لأحكام القرآن، 228/2.
(298) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، 148/1.
(299) مدارك التنزيل وحقائق التأويل، 201/1.
(300) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، 405/2.
(301) البحر المحيط، 554/2.
(302) تفسير مقاتل بن سليمان، 408/1.
(303) البحر المحيط، 73/4.
(304) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، 94/4.
(305) ينظر: اللباب في علوم الكتاب، 28/7.
(306) ينظر: إرشاد العقل السليم، 234/2.
(307) ينظر: روح البيان، 234/2.

(308) ينظر: فتح القدير، 597/1.
(309) ينظر: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، 145/3.
(310) ينظر: الجدول في إعراب القرآن الكريم، 177/5.
(311) ينظر: إعراب القران وبيانه، 325/2.
(312) ينظر: التفسير الوسيط، 317/3.
(313) إعراب القرآن للدعاس، 223/1.
([314]) ينظر: تفسير مجاهد، 671.
([315]) ينظر: تفسير مقاتل بن سليمان، 421/4.
([316]) معاني القرآن وإعرابه، 214/5.
([317]) إعراب القرآن للنحاس، 15/5.
([318]) ينظر: الكشف والبيان عن تفسير القرآن، 27/10.
([319]) ينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية، 7667/12.
([320]) ينظر: التَّفْسِيرُ البَسِيْط، 141/22.
([321]) ينظر: غرائب التفسير وعجائب التأويل، 1244/2.
([322]) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، 599/4.
([323]) ينظر: مفاتيح الغيب، 622/30.
([324]) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، 1236/2.
([325]) ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل، 239/5.
([326]) ينظر: مدارك التنزيل وحقائق التأويل، 529/3.
([327]) ينظر: البحر المحيط، 255/10.
([328]) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، 424/10.
([329]) ينظر: اللباب في علوم الكتاب، 316/19.
([330]) ينظر: غرائب القرآن ورغائب الفرقان، 344/6.
([331]) ينظر: إعراب القرآن العظيم، 528.
([332]) ينظر: فتح القدير، 334/5.
([333]) ينظر: الجدول في إعراب القرآن الكريم، 58/29.
([334]) ينظر: التحرير والتنوير، 116/29.
([335]) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم، 612/5.
([336]) ينظر: إعراب القرآن وبيانه، 190/10.